المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه التطورات السياسية الداخلية في دول الساحل والصحراء منذ عام 2011: تنافس أم تعاون؟

أ. منال محمد حبيب(*)

أ.د. صبحي قنصوة (**) د. رانيا حسين خفاجة(***)

• **مُلخص:**

شهد إقليم الساحل والصحراء منذ عام 2011، أحداثًا مؤثرة على الأمن الإقليمي والدولي معًا، مثل الثورات والانقلابات ببعض بلدانه، وقد كان لكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مواقفه تجاه هذه الأحداث، خاصةً في ظل تصاعد قوى أخرى منافسة أيضًا مثل روسيا والصين، بالإضافة إلى تركيا والإمارات، وبعض بلدان الإقليم التي تريد اتخاذ دور الزعامة به مثل الجزائر. ولقد أخذت كلًا من الولايات المتحدة وفرنسا مواقف سياسية متوافقة أحيانًا، ومتعارضة أحيانًا أخرى تجاه تلك الأحداث منذ تلك الفترة والتي شهدت بداية الثورات التي عُرفت بثورات الربيع العربي، وانهيار النظام الليبي الذي بصدده انتشرت التنظيمات الإرهابية على طول شريط الساحل والصحراء، وقد ارتبطت المواقف الأمريكية والفرنسية بطبيعة الأزمة وأهمية الدول بالنسبة لكلٍ منهما، ومن ثم استخدامهما لاستراتيجيات وآليات تحقق أهدافهما الخاصة في تلك المنطقة وبلدانها.

وسوف تبين الورقة البحثية المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه التطورات السياسية التي تشهدها بعض بلدان إقليم الساحل الأفريقي والصحراء منذ عام 2011، ومن ثم الإجابة على تساؤل عن شكل العلاقة بينهما سواء تنافس أم تعاون، وإلى مدى يظهر التنافس أم التعاون بينهما في تلك المنطقة ذات الأهمية الجيواستراتيجية لكلٍ منهما في ظل القوى الدولية والإقليمية الأخرى الصاعدة للمنافسة أيضًا هناك، خاصةً مع تداعيات التغيرات المناخية والتكالب على المصادر الاستراتيجية مثل مصادر الطاقة والمعادن النفيسة التي تتمتع بها بلدان هذه المنطقة التي تشهد في الوقت كثير من التطورات السياسية.

الكلمات المفتاحية: التنافس السياسي، أمريكا، فرنسا، الساحل والصحراء

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

American and French positions towards internal political developments in the Sahel-Saharan countries since 2011 Competition or cooperation?

Manal Muhammad Habib
Prof. Dr. Subhi Qanswa Dr. Rania H. Khafaja

- **Abstract**

The Sahel-Saharan region has witnessed since 2011, some Political events which are affecting on both of the regional and international security, such as revolutions and coups in some of its countries, both America and France have political stances towards this events, especially in light of the escalation of other rival powers such as Russia and China, in addition to Turkey and the UAE, also some countries of the region which want to take a leadership role in it, such as Algeria. The U. S. & France have taken sometimes identical and sometimes opposing political positions to those events since that period, which witnessed the beginning of the revolutions known as the Arab Spring revolutions and the collapse of the Libyan regime, which contributed to the spread terrorist organizations along the Sahel and Sahara strip. The American and French positions have been linked to the nature of the crisis and the importance of States to each, Hence, each one used its own strategies and mechanisms that achieve their respective objectives in that region and its countries.

This paper will clarify the U. S. & France attitudes towards those political events in some countries of Sahel and Saharan region, also will explain that research problem lies in a key question about the relationship type between U. S. A. & France there, is that a competition or cooperation? and to what extent competition or cooperation appears in this importance geostrategic region to each, in light of other competing Power in this region.

Keywords: Political rivalry, America, France, Sahel and the Sahara

- **مقدمة:**

أدى العداء الشعبي في عدد من بلدان إقليم الساحل الأفريقي والصحراء تجاه الوجود الفرنسي، إلى استغلال الفرصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد أن تزحزح فرنسا عن مواقع نفوذها، وأخذ هذه المكانة والهيمنة على تلك البلدان عن طريق آليات مختلفة، سواء الأمنية أم الدبلوماسية أم الاقتصادية، وذلك لتفادي الوقوع في نفس المصير الذي تواجهه فرنسا الآن من رفض شعبي لها ولتدخلاتها، وذلك في ظل صعود تنافس قوى أخرى كالصين وروسيا وأخذ هذه المكانة هناك، ومن ثم اتخذ كلًا من الولايات المتحدة وفرنسا مواقف أمام التطورات السياسية والانقلابات العسكرية التي حدثت ببعض بلدان الإقليم.

وقد تبنت كلًا من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية مقاربات متنوعة وأحيانًا متداخلة تبعًا لأهمية الدولة بالنسبة إليهما في تحقيق مصالح كلًا منهما، والتي بناءًا عليها اتخذت فرنسا مواقف متباينة في الإقليم، بينما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مواقف محايدة أحيانًا وأخرى مشابهة للموقف الفرنسي والأوروبي بشكلٍ عام، وأحيانًا مواقف غير واضحة، ويمكن استدعاء أبرز البلدان التي تباينت المواقف الفرنسية بها تجاه الأوضاع والأزمات السياسية هناك منذ عام 2011، وتحليل المواقف الفرنسية ودوافعها في ذلك، كما حدث في كلًا من مالي، وتشاد، وموريتانيا، وليبيا، والنيجر، ونيجيريا، وبوركينا فاسو، وأفريقيا الوسطى، والسودان، وكذلك المواقف الأمريكية تجاه نفس الأزمات والظواهر السياسية أيضًا لبعض بلدان الإقليم مثل ظاهرة الانقلابات العسكرية، والنزاعات الإثنية، وغيرها من الأحداث الهامة بهذه البلدان، وتشتد المنافسة وتختلف المواقف مع تزايد الأهمية الجيواستراتيجية والجيوساسية للمنطقة الناجمة عن الاكتشافات الجديدة للثروات الاستراتيجية الخاصة بالطاقة والنفط والمعادن في بعض بلدان الإقليم وفي ظل ذريعة محاربة الإرهاب ومكافحة انتشار التنظيمات الجهادية المسلحة والتصدي لعصابات الجرائم المنظمة مثل الهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات، وتجارة السلاح، وعصابات غسيل الأموال، وغيرها من هذه الجرائم.

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في تحديد التشابه والاختلاف لاستراتيجيات التنافس المتبعة لكلٍ من الولايات المتحدة وفرنسا في ظل ظهور قوى أخرى صاعدة للتنافس مع سرعة ديناميكية الأحداث في إقليم الساحل والصحراء منذ عام 2011.

فرضية الدراسة:

كلما وُجد تضارب مصالح بين الولايات المتحدة وفرنسا في المنطقة تصاعد التنافس بينهما، كلما وُجدت مصالح بينهما كان التعاون الذي يحقق المصالح والأهداف المرجوة.

منهاج الدراسة: تستخدم الدراسة المنهاج المقارن: يوضح هذا المنهج أوجه الشبه والاختلاف بين المواقف الأمريكية والفرنسية وأدوات كلٍ منهما ومظاهر التنافس بينهما في الإقليم.

الدراسات السابقة:

أ- دراسات باللغة العربية:

1- روزة زيان، ثنينة درهماني، **التنافس الفرنسي الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير**، (الجزائر، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسية، دراسات متوسطية، 2016/2015).

تناولت الدراسة أربعة فصول يسبقها مقدمة ويتبعها خاتمة، وقد مهدت في المقدمة لتفاعل القوى العظمى في النظام العالمي وتغير النظام بعد انتهاء الحرب الباردة، وأهمية القارة الأفريقية كموقع جيواستراتيجي حيوي لتلك القوى وأهمية منطقة الساحل لصاحبة النفوذ التقليدي فرنسا أمام الهيمنة الأمريكية ثم ظهور قوى أخرى مثل الصين والتنافس بين تلك القوى في ظل التهديدات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه المنطقة.

وقد تضمنت الفصول الأربعة على التوالي الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي والتي تتضمن الموقع والثروات الاستراتيجية الهامة لفرنسا والولايات المتحدة

وغيرها من القوى الإقليمية والدولية، ثم أظهرت الاهتمام الدولي بالمنطقة، ومن ثم ركزت على كلٍ من التواجد الفرنسي والأمريكي هناك، حيث تناولت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه القارة الأفريقية ولا سيما منطقة الساحل الأفريقي فيما بعد الحرب الباردة وعرض التوجهات والاستراتيجية الجديدة لها بالمنطقة الساحل، كما حددت الدراسة المصالح الفرنسية بها مع عرض آلياتها التي تساعدها على الاستمرار في الهيمنة على مصادر الطاقة الهامة بالنسبة لها، وقد عرضت الدراسة الاستراتيجية الفرنسية في مكافحة الإرهاب والتي تُعد ضمن آلياتها التي تحقق لها هذه المصالح والأهداف.

وقد تناولت على الجانب الآخر السياسة الخارجية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الأفريقي خلال فترتين الأولى عقب الحرب الباردة، والثانية عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، ومن ثم تطرقت إلى آليات الاستراتيجية الأمريكية في هذه المنطقة والتي تضمنت مبادرة (بان الساحل Pan Sahel)، ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل، ثم إنشائها القيادة العسكرية الأمريكية بأفريقيا (أفريكوم AFRICOM) .

وقد بينت الدراسة مظاهر التنافس والتعاون الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الأفريقي، ومن ثم تنبأت بمستقبل المنطقة الساحل في ظل التنافسات الدولية الجديدة مثل الصين، وأخيرًا بينت خاتمة الدراسة أن هناك بين الولايات المتحدة وفرنسا في منطقة الساحل الأفريقي تنافس عندما تتعارض مصالحهما، والتعاون عند الاتفاق أمام وجود قوى أخرى منافسة خاصةً من المعسكر الشرقي، وتتزايد أهمية المنطقة مع تزايد الثروات النفطية ومصادر الطاقة، كما يتذرع الوجود الأجنبي بمكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة كالهجرة غير الشرعية.

ويمكن أن نخلص من خاتمة الدراسة أن المنطقة أصبحت مسرحًا للتنافس الدولي، والذي من الممكن أن ينتهي لصراع حيث أنه في رأيي أن المنطقة صارت ساحة لحرب باردة جديدة ولكن ساخنة بالتهديدات التي تشهدها على كافة النواحي، ولكن بالفعل ممكن أن يتعاون المتنافسين إذا تصالحت المصالح.

2- هنون نصر الدين، التنافس الأمريكي الفرنسي في المنطقة المغاربية (مقاربة أمنية)، **مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغربية** (الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، عام 2015/2014 م.).

وتتناول هذه الدراسة البحثية أهمية المنطقة المغاربية التي تُعتبر ساحة صراع منذ فترة الثنائية القطبية، حيث أنها منطقة لها دور في لعبة التوازنات بين الدول الكبرى والمتنافسين عليها، وأشارت الدراسة إلى مدى المشاكل الاقتصادية التي شهدتها المنطقة والتي زادت عقب الاستقلال، وأصبحت منطقة تنافس بين أمريكا وفرنسا والصين عقب تفكك الاتحاد السوفيتي، حيث تعمدت الولايات المتحدة الأمريكية مزاحمة فرنسا هناك، خاصَّة بعد التهديد الأمني الذي تشهده المنطقة في الأونة الأخيرة والتي زادت عقب الثورات التي تمت تسميتها بثورات الربيع العربي، كما أشارت الدراسة أن لكلٍ من الولايات المتحدة وفرنسا استراتيجيتها وآلياتها الخاصة في التعامل مع التهديدات الأمنية بالمنطقة، كما أوضحت طبيعة التنافس بينهما في هذه المنطقة ذات العمق الجيوسياسي والاستراتيجي، واعتبار فرنسا المنافسة الأمريكية تهديد لمصالحها في منطقة ميراثها الاستعماري، مع توضيح التباين وكذلك التشابه في مواقف كلًا منهما في ظل التطورات السياسية والاستراتيجية التي تشهدها المنطقة المغاربية، مع بيان أسباب تنافس القوى الكبرى عليها، وكذلك التعرف على أهداف كلًا من فرنسا وأمريكا في هذه المنطقة.

وقد تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول، حيث تناول فيها الإطار المفاهيمي للأمن و تطوره في المنظورات الدولية، بينت مكانة المنطقة المغاربية والتهديدات الأمنية الجديدة التي تواجهها، ثم عرضت مظاهر التنافس الأمني الأمريكي الفرنسي وكذلك استراتجية كل طرف هناك سواء السياسية أم الاقتصادية أم الأمنية، وفي النهاية أوضحت دوافع التنافس الدولي في المنطقة المغاربية، ومن ثم فقد أوصت الدراسة بضرورة استغلال هذا التنافس لصالح المنطقة.

3- سمير قلاع الضروس، **قراءة مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي: التصورات الدولية للأمن في منطقة الساحل الأفريقي**، في مجلة قراءات أفريقية، بتاريخ 2016/4/11.

تسعى هذه الدراسة لرصد وإبراز الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الساحل الأفريقي، وأكثر وأهم المدركات والرؤى والاستراتيجيات في أجندة الدول والقوى الكبرى لأجنبية سياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا في المنطقة، وعرض مقارنة بين التصورين الأمريكي والفرنسي من الناحية الأمنية تجاه هذه المنطقة من خلال عدة محاور كما يلي:

المحور الأول بعنوان (التصوّر الأمريكي للأمن في الساحل الأفريقي)، وهو يعكس التصور الأمريكي عن أفريقيا والمنطقة، ومدى اقتناع أمريكا بوجوب القوة العسكرية في هذه المنطقة بغرض إزعاج أي قوى أخرى متنافسة، باعتبارها تتبنى قضايا الأمن في العالم وباعتبار أهمية القارة بالنسبة لها وهو ما يظهر في نشر قواعدها العسكرية في المناطق التي تحقق لها الاستفادة القصوى، ومن ثم كان تركيزها على منطقة غرب أفريقيا لأهميتها الجيوسياسية بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، والناجمة عن اهتمامها الكبير بمنطقة الساحل الأفريقي باعتبارها منطقة تشكل مركزًا استراتيجيًا وحيويًا لها ولكل القوى المتنافسة، فأشارت الدراسة إلى الدوافع الأمريكية في هذا الاهتمام، ومنها على سبيل المثال، محاصرة النفوذ الأوروبي خاصًة الفرنسي، وأيضًا بدافع تقليص الدور الصيني، ومن ثم الاستحواذ على المخزون البترولي لمنطقة غرب أفريقيا، كما أشارت للآليات الأمريكية مثل المبادرات، و(الأفريكوم)، لمواصلة تحقيق أهدافها ومصالحها في منطقة الساحل والصحراء.

أما المحور الثاني بعنوان (التصورات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي)، والذي أشار إلى ارتباط الوجود الفرنسي بالإرث التاريخي الاستعماري لها بالمنطقة، وقد أثار هذا المحور إشكالية تتعلق بالسبب الرئيسي للوجود الفرنسي في المنطقة هل لدواعي أمنية، أم تاريخية امتدادًا للاستعمار بشكلٍ آخر لضمان بقائها في المنطقة، ومن هنا انطلق هذا المحور بتوضيح الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة بالنسبة لفرنسا،

والتي غرست فيها ما تسمى بـ(الروح الفرانكفونية)، حيث تم تكوين نخب سياسية تدافع عن المصالح الفرنسية في المنطقة وهي المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية.

وقد ركزت أيضًا الدراسة في هذا المحور على المقاربة الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي، حيث تشهد هذه المنطقة تعقيدات أمنية نتيجة انتشار الجريمة المنظمة والجماعات الجهادية المسلحة، والتي عقبت الأزمة الليبية وأحداث مالي وأيضًا أزمة أفريقيا الوسطى، حيث كان لهذه المقاربة عدة أهداف منها، حماية نفوذها وضمان استمرار هذا النفوذ في منطقة الساحل، وتحجيم النفوذ الأمريكي والصيني في هذه المنطقة، كما تهدف بوجودها العسكري السيطرة على انتشار القاعدة في المنطقة خاصةً في شمال مالي، كما تحاول السيطرة على الخلل الأمني والاضطراب السياسي، والسيطرة على الجرائم المنظمة هناك.

وأخيرًا أعطت الدراسة رؤية تقييمية في المحور الثالث عن فرنسا وأمريكا بين التعاون في مكافحة الإرهاب، والتنافس من أجل المصالح الخاصة لكلٍ منهما، والذي يظهر أيضًا في التعاون من خلال الاختلاف التكتيكي بين الدولتين في مكافحة الإرهاب، حيث يقابل هذا التعاون تنافس من أجل بسط نفوذ كلًا منهما على الآخر في المنطقة، وخلصت الدراسة على الاهتمام الأمني بالمنطقة من قبل أمريكا، وتتدخل في ذلك عسكريًا وأيضًا بالناحية الإنسانية بذريعة ضمان أمنها القومي، بينما ينصب الاهتمام الفرنسي على الناحية الاقتصادية والأمنية، وتتدخل في ذلك من خلال نشر قواتها بذريعة مكافحة الإرهاب، ويظهر هذا التدخل الأمني بشكلٍ واضح اهتمامها بالمناطق البترولية في المنطقة، وكذلك بالمناطق التي تكتنز بالثروات الاستراتيجية مثل اليورانيوم كأحد موارد الطاقة الهامة لها والتي تتميز النيجر بوفرته، وأخيرًا خلصت الدراسة أن الإرهاب ما هو إلا ذريعة لتواجد أمريكا وفرنسا والتنسيق مع دول أخرى في منطقة الساحل، وأنه من الضروري التنسيق بين بلدان المنطقة والتعاون بينهما من أجل الاحتفاظ بثرواتهم أمام الأطماع الخارجية، ومن أجل الاستقرار الأمني للمنطقة.

ب- دراسات باللغة الأجنبية:

1- Marcel Kitissou, **France & The United States in Western Sahel: Cooperation & Competition in an Interlocking Conflict**, in Symposium on Development, Extremism, Security and the State in Africa, (New York: Cornell Institute for African Development, 28-29 October 2016).

قدم هذه الورقة العالم السياسي والمؤرخ (مارسيل كيتيسو) بعنوان يعبر عن الصراع المتداخل مابين التعاون والتنافس بين فرنسا والولايات المتحدة في منطقة الساحل الغربي في أفريقيا، من خلال ندوة بعنوان: التنمية والتطرف والأمن والدولة في أفريقيا، والتي أقامها معهد كورنيل للتنمية الأفريقية.

وتدور الورقة بشكلٍ عام عن الحرب والسلام، والحرب والإرهاب، وأشارت أنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كانت هناك دراسة ذكرت أن نسبة عدد المنتحرين تفوق نسبة ضحايا العنف، حيث أكدت الورقة من خلال الدراسات السابقة على إمكانية تراجع نسبة العنف تتراجع أمام وجود دولة بكامل أركانها، فقد وضحت الدراسة أن النزاع والصراع الداخلي في كيانات الدول الأفريقية، سببًا للتدخلات الأجنبية في هذه البلدان، ومن ثم تأجيج الصراع ونهب ثروات هذه البلدان من قبل اللاعبين الأجانب من أجل مصالحهم الخاصة فقط.

وتشير الورقة لمقارنة بين بلدان الجنوب الأفريقي وبين بلدان غرب أفريقيا، حيث أن الأخيرة في حالة عدم استقرار نسبي، والذي يرتبط بالأزمات الأمنية والاقتصادية في هذه البلدان، حيث أن الدول تقوم على عنصري الأمن والتنمية، لضمان السلم والاستقرار وبناء الدولة، ويتحقق ذلك بالاستقرار السياسي الذي يقوم على العدالة الاجتماعية والسياسية وتحقيق الديمقراطية في هذه البلدان لتكون درعًا أمام التدخلات الأجنبية، كما أشارت إلى الوجود الأفريقي في أمريكا واكتشافه لها قبل كريستوفر كولومبوس.

كما تحدثت الورقة عن جماعة (الطوارق) والتي وصفتها بأنها جماعة إثنية تعيش على الحدود في محيط الدول الإقليمية، والمهمشة سياسيًا واقتصاديًا، والتي تتميز بحد

أدنى من الحوكمة والحياة البدوية، وقد سردت هذه الورقة كل ما يخص الطوارق بداية من المسمى الخاص بهم.

وبينت الورقة الوجود الأمريكي في شمال أفريقيا، وأهدافه، ومراحل السياسة الأمريكية تجاه المنطقة منذ الستينيات، من الاهتمام إلى عكسه، ثم الاهتمام بالبلدان التي يتحقق فيها مصالحها فقط، ثم تبدل الاهتمام والمشهد عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 من المنافسة بين الشرق والغرب، إلى الصراع ما بين الشمال والجنوب، والتدخل العسكري الأمريكي في أفريقيا إلى حد إنشاء قيادة الأفريكوم في 2008 من أجل محاربة الإرهاب على حد قول القيادات الأمريكية، وهو ما يسبب غيرة فرنسية على منطقتها التاريخية؛ مما كان سبب لعودتها بالمنطقة لفرض نفوذها أمام أمريكا والصين بشكل خاص، كما حددت الورقة –في ذلك الوقت– التداخلات الفعلية والمحتملة في المنطقة فيما يلي: – الطوارق ضد القاعدة، ومالي –النيجر ضد الطوارق، والجزائر ضد ليبيا القذافي، وفرنسا ضد الولايات المتحدة، ويشمل التعاون الاستراتيجي (الفعلي أوالمحتمل) فرنسا والغرب (خاصة بعد عودة فرنسا إلى جميع هياكل الناتو عام 2012 ، بعد توقف 43 عام)، وفرنسا والجزائر، والطوارق، ضد مجموعات جهادية متنوعة ذات تحالفات متغيرة.

وخلصت الورقة إلى أن الاستقرار لا يمكن أن يأتي إلا من خلال داخل الدولة نفسها، وترسيخ معنى الدولة، والتي تأخذ كل الجماعات تحت مظلتها دون تمييز، وذلك في حالة الطوارق، والذي من الضروري أن يشعروا بالاستقرار، وأنهم جزء من مجتمع في وطن واحد، وأشارت أن فرنسا لاعب قوي في مفاوضات داخلية بين الطوارق من خلال إنشاء مجلس طوارق عموم الساحل في منظمة إقليمية، وإمكانية قيام فرنسا كفاعل قوي بتدخلاتها العسكرية في منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا بين تدخلات السياسات الدولية الأخرى.

2- Jeremy Keenan, **The Challenge of Security in the Sahel: The Algerian, Moroccan & Libyan Perspectives**, (London: Pluto Press, Med. 2011).

أظهر هذا التقرير منطقة الساحل كمنطقة تهديد أمني، وبمراقبة نشاط القاعدة وطالبان كان هناك تناقص لنشاطها في العالم بينما كان الأمر يزداد سوءًا في شمال

أفريقيا، خاصةً تزايد نشاط القاعدة في بلاد المغرب العربي، والتي غيرَّت اسمها في يناير 2007 من الجماعة السلفية للدعوة والقتال لتنظيم القاعدة، حيث أشار لمنشأ كلًا منها وأنشطتها في بلاد المغرب ومنطقة الساحل بصفة عامة، والتي شهدت أول عملية اختطاف 32 سائحًا أوروبيًا في الجزائر، وقد أظهر التقرير أن منفذ العملية عميل للأمن والاستخبارات الجزائرية، ومتواطئًا مع المخابرات العسكرية الأمريكية؛ التي اتخذتها مبررًا لإطلاق جبهتها الصحراوية–الساحلية في حربها على الإرهاب.

وقد أشار التقرير لأزمة "الأمن والتنمية" التي اجتاحت كثير من بلدان منطقة الساحل، ومن ثم اعتراف المنظمات الدولية بكونها منطقة تشكل تهديدًا لمصالح الاتحاد الأوروبي، كما أشار للدعاية المضللة من قبل الاستخبارات العسكرية الجزائرية والأمريكية بشأن كثير من الحوادث بالمنطقة، وإظهار استخدام الأخيرة للطوارق في مالي ضد الجماعة السلفية للدعوة والقتال، ومن ثم دعم الطوارق للولايات المتحدة ضد الإرهاب، خاصةً في ظل انتشار هذه الجماعات وتصاعد عملياتها الإرهابية، وتفاقم التهديد الأمني، خاصةً بعد تمرد الطوارق، كما أشار لترابط المصالح بين تلك الجماعات والانفصاليين بعضهم البعض والمرتبط معظمها بتجارة السلاح وكذلك تجارة المخدرات الدولية، فلطالما كان التهريب والإتجار جزءًا لا يتجزأ من اقتصاد الصحراء.

كما ألقى التقرير الضوءأيضًا على التدخلات العسكرية الفرنسية في المنطقة منذ 22 يوليو 2010، وشن فرنسا غارتين عسكريتين مدمرتين على شمال شرق وشمال غرب مالي، وإعلان الرئيس الفرنسي السابق (ساركوزي) الحرب على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بعد اختطاف أحد الفرنسيين في النيجر، الأمر الذي أدى إلى عمليات خطف من قبل القاعدة لفرنسيين وأفارقة من مجمع آريفا بشمال النيجر، في سلسلة متبادلة بين احتفاظ (تنظيم القاعدة) برهائن فرنسية، وبين غارت فرنسية فاشلة تجاه ذلك، مما أثار تساؤلات عن مدى استعداد جهاز الاستخبارات الفرنسي استعداده للتدخل العسكري في منطقة الساحل مع الحفاظ على المصالح الفرنسية في المنطقة.

وقد أشار التقرير للدوافع الجزائرية لوجودها في منطقة الساحل مبينًا وجود شكوك حول توريط المخابرات الجزائرية لفرنسا في منطقة الساحل وذلك بدعم قوي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ومن المملكة المتحدة، باعتبارها حليف رئيسي لهما في

استراتيجيتهما الإقليمية المضللة لمكافحة الإرهاب والتي لا تستند على معلومات دقيقة، مما عزز من طموح الجزائر في ترسيخ مكانتها كقوة إقليمية لها الهيمنة في منطقة الساحل، ومن ثم كانت استراتيجية الجزائر في زعزعة استقرار المنطقة من خلال تنظيمها للقاعدة في بلاد المغرب العربي، وقد وضعت نفسها على رأس مجموعة أمنية إقليمية تضم معها موريتانيا ومالي والنيجر، أمام أي تدخل عسكري غربي في المنطقة خاصةً (فرنسا) مع أخذها في الاعتبار قوة النفوذ الفرنسي في منطقة الساحل باعتبارها قوى استعمارية سابقة تمثل عقبة أمام النوايا الجزائرية وطموحاتها في الهيمنة الإقليمية بالمنطقة، ومن ثم إحراج فرنسا من خلال تزويدها بمعلومات مضللة لتضعف مكانتها في المنطقة والتي تواجه بالفعل صعوبات كثيرة هناك، وقد اتضح أيضًا الدور الجزائري المشكوك فيه –حسب كاتب الدراسة– والذي أثار شكوك الكثيرين حول ارتباطها بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي.

وأخيرًا، فقد أشار التقرير إلى العدوى الليبية، وذلك على غرار ما حدث في الجزائر، حيث أظهر المخاوف المرتبطة بالأحداث الليبية، كما أظهر التوجس من تصاعد أعداد اللاجئين العائدين إلى النيجر ومالي والذي المنتظر وما يهدد استقرار إقليم الساحل وبلدانه، كما أوضح الصعوبات المحتملة والتي من الممكن تفاقمها بعودة العديد من الطوارق المسلحين والمدربين عسكريًا، ومن الممكن أن تصبح المنطقة عرضة لزعزعة الاستقرار أكثر إذا كانت هذه الحركات مصحوبة بتدفق الأسلحة، وبالعناصر الإرهابية الإجرامية المعروفة بالقاعدة.

تقسيم الدراسة:

سوف تتناول الورقة البحثية المواقف الأمريكية والفرنسية في ظل تلك التطورات السياسية الداخلية لبعض دول الإقليم، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول– المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه الصراعات الداخلية في بعض دول الإقليم منذ عام 2011.

المطلب الثاني– المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه الانقلابات العسكرية في الإقليم منذ عام 2011.

المطلب الأول: المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه الصراعات الداخلية في بعض دول الإقليم منذ عام 2011

يشهد الإقليم بعض الظواهر السياسية كالصراعات الإثنية، وتمرد بعض الجماعات، وانفصال جماعات أخرى، بالإضافة للثورات التي تركت وراءها بلدانًا ظلت دولًا فقط بأحد أركان الدولة وهو الاعتراف الدولي، أوحدودًا معلومة، حيث شعوب بينهم صراعات ونزاعات مسلحة، وحكومات غير مرضي عنها من معظم شعوبها، وهو ما حدث في ليبيا منذ 2011، ومالي منذ 2012، وعدد من البلدان بالقارة التي أصبحت مهددة أمنيًا، خاصة في ظل التنافس الدولي ولا سيما التنافس الأمريكي الفرنسي وتداعياته على الأمن الإقليمي، ولا سيما التنافس من الناحية السياسية.

ومن الجدير بالذكر استمرار فرنسا في ممارسة دورها المحوري الدولي آخذة في اعتبارها استرجاع نفوذها في القارة السمراء بشكلٍ عام، ومنطقة الساحل الأفريقي والصحراء بشكلٍ خاص، باعتبارها إرثًا استعماريًا وكأهم ركائز السياسة الخارجية لها، خاصةً بعدما شهدت هذه المنطقة تغيرات وتحولات في سياساتها وأمنها منذ اندلاع ما يُسمى بثورات الربيع العربي عام 2011 في بعض بلدانها مثل بلدان شمال القارة، ومنها ما تبع الثورة الليبية من تداعيات أمنية على بلدان الساحل الأفريقي والصحراء، وتمردات في بلدان أخرى مثلما حدث في غربها من تمرد الطوارق في مالي، وانقلابات في البعض الآخر، وكذلك تغيير بعض الأنظمة الموالية لها، بالإضافة إلى التحول الشعبي ضد الوجود الفرنسي، الأمر الذي تغير معه السياسات الخارجية لفرنسا في المنطقة، والتي شهدت منذ هذه الفترة تناقض في المواقف الفرنسية تجاه بلدان هذه المنطقة والتي ترتبط بمصالحها في هذه البلدان، ومن ثم ارتبطت السياسات الفرنسية بسياسة استعمارية اتخذت هيئة جديدة لخدمة مصالحها الوطنية المبنية على استمرارية تدخلاتها السياسية بالشكل الذي يخدم مصالحها الاقتصادية في تلك البلدان.

كما تأثرت السياسة الأمريكية أيضًا بهاجس احتياجها للنفط ومن ثم بحثها عن مصادر أخرى له بالإضافة لبترول منطقة الشرق الأوسط، فلا يمكن استبعاد ربط هذا

الهاجس باتخاذ مكافحة الإرهاب ذريعة للتدخل السياسي والعسكري في البلدان التي تمثل أهمية بالغة لها، وتذرعت الإدارة الأمريكية بالتهديدات الأمنية المتعلقة بظاهرة الإرهاب وتنامي التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل الأفريقي والصحراء، ومن ثم ربطت الآلية السياسية بالآلية الأمنية ضمن اهتمامها بالقارة الأفريقية بوجهٍ عام، وقد اتخذت الآلية الأمنية طابعًا عسكريًا تمثل في (القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا "أفريكوم AFRICOM") التي بدأ عملها في عام 2008 متخذة شتوتجارت في ألمانيا مقرًا لها.[1]

وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية للمنطقة بالنسبة للسياسة الأمريكية أيضًا منذ تلك الفترة التي شهدت تلك الثورات العربية المرتبطة بالمنطقة والمؤثرة بها، والتي اعقبها انتشار الإرهاب والجرائم المنظمة في الشمال الأفريقي ومنه إلى غرب القارة وجنوبها، وهو ما شكل تهديدًا للاقتصاد العالمي ومن ثم الأمريكي والذي يعتمد على المصادر الخاصة بالطاقة والنفط والمعادن الاستراتيجية المتنافس عليها إقليميًا ودوليًا وأيضًا من قبل الجماعات الجهادية والمتمردة المسلحة ببلدان الإقليم، وهو الأمر الذي تحولت معه الخطابات السياسية الأمريكية إلى خطابات تنطوي على المقاربة الأمنية في الإقليم الذي انتشرت به الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية.

ومن الجدير بالذكر أن الإرهاب في غرب أفريقيا والمنطقة لم يكن مقلقًا بشكلٍ كبير للولايات المتحدة الأمريكية قبل إدارة بوش الإبن، ولكن تحول لقلق بشكلٍ كبير من قبل الإدارة الأمريكية وسياستها الخارجية بعد اكتشاف الأهمية الاستراتيجية لخليج غينيا بالنسبة لها في المنطقة والتي تسيطر عليه الإدارة الفرنسية باعتبارها منطقة نفوذها، وخاصةً بعد التوغل الفرنسي في المناطق التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الأمريكية

[1] السيد خالد التزاني، **الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات**، (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 26 يوليو 2019)، في: **https://shorturl.at/zEHO9**

في إمدادها بالطاقة مثل أنجولا ونيجيريا، وهو ما يظهر المنافسة بين الإدارتين على هذا الإقليم وبلدانه خاصةً بعد اكتشاف الثروات الطبيعية الاستراتيجية به.[1]

فأصبحت الإدارة الأمريكية تسعى بالفعل لتنوع مصادرها النفطية في الإقليم، والتطلع للاستحواذ على ثرواته والوقوف على التهديدات الأمنية التي تهدد هذه الأهداف والمصالح، فلقد بدأ الاهتمام الأمريكي بأفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة بإعلان نظام جديد يتمثل في القطبية الواحدة المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنوعت هذه السياسة ما بين مبادرات أمريكية[2] في القارة إلى عمليات تدريب لقوات البلدان الأفريقية وإمدادهم بالمعدات العسكرية ليس لمحاربة الإرهاب ولكن لحماية منابع النفط في القارة ضمن عمليات حفظ السلم، ومحاربة التمردات الداخلية، والوقاية من النزاعات الإثنية، وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية للقارة بالنسبة للسياسة الأمريكية بعد التفجيرين اللذين تعرضت لهما سفارتيها بكلٍ من كينيا وتنزانيا عام 1998، فازداد التعاون الأمريكي

---

[1] فوزية قاسي، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير**، (الجزائر: جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص. ص. 125، 126.

[2] ومن الجدير بالذكر أن أول مبادرة أمريكية في المنطقة هي مبادرة (عبر الساحل PAN Sahel) عام 2003 والتي تم تخصيص 6.2 مليون دولار لها، وقد كان هدفها المعلن ينطوي على تدريب قوات البلدان المشاركة فيها وهي (النيجر، ومالي، وتشاد، وموريتانيا)، ومساعدة هذه القوات لحماية من الجماعات حدودها الإقليمية من الجماعات الإرهابية النشطة في الإقليم وعملياتها، ولكن مع التيقن بصعوبة ذلك لشساعة منطقة الصحراء، فكانت المبادرة الجديدة للولايات المتحدة باسم (مكافحة الإرهاب عبر الصحراء Trans-Saharian Counter Terrorism Initiative) والتي ضمت أيضًا تونس والمغرب والجزائر والسنغال ونيجيريا كملاحظين، ومن ثم تم رفع الميزانية لهذه المبادرة لما بين 120 دولار و132 دولار لعام 2005، ثم ما بين 350 إلى 400 دولار لخمس أعوام بعد عام 2005 وذلك لإمكانية تدريب عدد أكثر من القوات وتوفير معدات ووسائل الحراسة والمراقبة، في: مريم عبد السلام، **التنافس الأمريكي الفرنسي في غرب أفريقيا.. تقدير موقف**، (القاهرة، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 17 مارس 2022، في: **https://pharostudies.com/?p=9650**

ليشمل معظم بلدان القارة السمراء، حيث ظهر الاهتمام الأمريكي بدايةً في شرق القارة، ثم امتد لمنطقة الساحل الأفريقي والصحراء بعد انتشار الجماعات السلفية والجهادية المسلحة والتي تهدد المصالح الأمريكية بشكلٍ عام خاصةً المعتمدة على ثروات الطاقة والنفط والمعادن، حيث تتصاعد أهمية المنطقة في السياسة الأمريكية مع الاكتشافات الجديدة من هذه الثروات وفي ظل تصاعد العداءات الشعبية للوجود الفرنسي صاحبة النفوذ التاريخي في الإقليم، وأيضًا في ظل التعاون الأمريكي الفرنسي والتعاون مع بلدان الساحل الأفريقي والصحراء في محاربة الإرهاب التي انتشرت بكلٍ مالي وموريتانيا وتشاد والنيجر، ومن ثم أصبحت المنطقة من أهم المناطق لدى السياسة الأمريكية في محاربة الإرهاب بها ولدى فرنسا كصاحبة الإرث الاستعماري والتي لا تريد أن تترك مكانها هناك.[1]

وقد ظهرت المواقف السياسية لكلٍ من الإدارة الأمريكية والفرنسية تعبر عن شكل من التنافس بين الإدارتين تارة، وشكلٍ من التعاون بينهما تارةً أخرى خاصةً في إطار محاربة الإرهاب في المنطقة.

وسوف يتم توضيح المواقف السياسية لكلٍ منهما تجاه هذه الأوضاع والأزمات ببعض بلدان الإقليم فيما يلي:

أولًا– الموقف الأمريكي والفرنسي تجاه الأوضاع في ليبيا من عام 2011:

لعبت السياسة الفرنسية في ظل حكم الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي)، دورًا أساسيًا في إسقاط الرئيس الليبي (معمر القذافي) وذلك بدعمها للتدخل العسكري هناك منذ بداية اندلاع الثورة الليبية في فبراير 2011، وذلك بالرغم من وجود علاقة وثيقة بين الرئيسين الليبي والفرنسي في ذلك والوقت، والتي بات معها إشاعة إمكانية تمويل (القذافي) لحملة (ساركوزي) الانتخابية، إلا أنه أيضًا كان هناك عدم ثقة من قبل الأخير تجاه الأول والذي كان بمثابة شخص مزعج لتطلعات ساركوزي وفرنسا على حدٍ

[1] مريم عبد السلام، **نفسه.**

سواء، وذلك نتيجة لتطلع القذافي دومًا للزعامة الأفريقية والتي من الممكن أن تقف حائل أمام النفوذ الفرنسي في بلدان القارة والإقليم بشكلٍ خاص على كافة الأصعدة.[1]

وتُعد السياسية الخارجية الفرنسية بالنسبة لفرنسا غير واضحة المعالم، حيث أنه بالرغم من اتخاذ الرئيس الفرنسي (ماكرون) دور الوسيط باستقباله الخصمين الليبين (خليفة حفتر)، و(السراج)، إلا أن فرنسا في العلن تدعم (لأول) استخبارتيًا، وعسكريًا، ولوجيستيًا، حيث ترويج حفتر محاربته للإسلام السياسي الأمر الذي يبرر لفرنسا دعمه له بالإضافة لدعم العديد من الدول ومن ضمنها روسيا له أيضًا، بينما أحيانًا يؤكد (ماكرون) دعمه لحكومة الوفاق التي يتزعمها الثاني والتي يدعمها المستعمر الليبي القديم المتمثل في إيطاليا كأحد أهم المتنافسين على البترول في هذه البلد الغنية به، فيظهر الموقف الفرنسي في حالة ليبيا المعقدة أمام الكثيرين بأنه متذبذبًا، إلا أن الرئيس الفرنسي وضع هذا الملف تحت يد وزير خارجيته (إيف لودريان) بانتهاج المقاربة الأمنية العسكرية، بالرغم من انتقاد (ماكرون) للحل العسكري في ليبيا 2011.[2]

ويمكن للمتأمل للموقف الفرنسي تجاه الوضع الليبي، بأن الحل الذي سيخدم مصالحها هو الذي ستتبعه باعتبار المصلحة أساس لأي سياسة خارجية.

وتُعَّد ليبيا أيضًا ذات أهمية جيواستراتيجية وجيو سياسة للولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم للإدارة الأمريكية رغم تخبطها الملحوظ في الأزمة الليبية من فترة لأخرى، وتأتي هذه الأهمية من موقع ليبيا كإحدى دول إقليم الساحل الأفريقي والصحراء الذي بات مسرحًا للتنافس بين قوى دولية ولا سيما التنافس من قبل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتركيا وإيطاليا أيضًا التي تعتبر ليبيا منطقة نفوذ خاصة بها.

فتقع ليبيا بجوار دولًا تمثل جوهر اهتمام بالنسبة للإدارة الأمريكية مثل نيجيريا، والسودان، والجزائر والتي يمكن اعتبارها بدائل لبلدان آسيوية للحصول على الثروات

---

[1] **السياسة الفرنسية في ليبيا.. دور "متناقض" في مشهد معقد أصلاً**، في: **https://shorturl.at/ivM14**

[2] **نفسه.**

الطبيعية، كما أنها ضمن دول الشرق الأوسط ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من منظورها الذي يتمثل في الشرق الأوسط الكبير، وبالنسبة للدول الأوروبية أيضًا، كما أنها أيضًا تقع بجوار كلٍ من تشاد، ومالي، والنيجر الغنية بعنصر اليورانيوم، وهي البلدان ذات النفوذ الفرنسي المنافس لها في هذه المنطقة الحيوية.[1]

وبالرغم من أن الموقف الأمريكي تجاه الأوضاع في ليبيا جاء معبرًا عن الرؤية الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي والصادرة عام 2010 والتي تؤكد على أهمية العمل على تحقيق الأهداف والمصالح الأمريكية من خلال الأداة الدبلوماسية والتي ترتبط بمصادر الطاقة من غاز ونفط أكثر من ارتباطها بالديموقراطية من خلال دعم الثورة الليبية والوقوف بجانب الليبيين في القضاء على حكم (القذافي)، إلا أن هذا الموقف شهد ارتباكًا في بداية الثورة بعيدًا عن الأساس الاستراتيجي أوالفكري الذي يحمله.[2]

فقد اتخذت واشنطن موقفًا يكاد يظهر كنزعة انسحابية على إثار اغتيال سفيرها في بني غاز عام 2012، ثم عاد الملف الليبي بقوة في صدارة اهتمام سياستها الخارجية مع تغير الأحداث الدولية المرتبطة بنظام عالمي جديد يشهد رجوع روسيا على الساحة التنافسية، خاصةً في تلك المنطقة وبلدانها ولا سيما ليبيا التي تَعَد منطقة تنافس بالنسبة للقوى العظمى.[3]

وقد تباين الموقف السياسي الأمريكي تجاه الأزمة الليبية على مدار أكثر من عقد، حيث باركت إدارة الرئيس الأسبق (أوباما) أحداث فبراير 2011 والإطاحة بالرئيس

---

[1] كريم مصلوح، الإدارة الأمريكية – الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، في **مجلة دراسات شرق أوسطية**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة 15، ع. 58، شتاء 2012)، ص. 2.

[2] خالد خميس السحاتي، الولايات المتحدة والأزمة الليبية.. كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الإدارات؟، في **مجلة السياسة الدولية**، (مصر، مؤسسة الأهرام، 18 أغسطس 2022).

[3] بلال عبد الله، **تعميق الانخراط: الاستراتيجية العشرية الأمريكية في ليبيا وانعكاساتها على عملية التسوية**، (الإمارات العربية المتحدة: أبو ظبي، مركز الإمارات للسياسات، 2 مايو 2023).

الليبي (معمر القذافي)، بدأ الدور الأمريكي في التواري شيئًا فشيئًا في فترة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب) الذي تبنى سياسة منذ خوضه الانتخابات الأمريكية تتسم بتجنب الدخول في حروب الغير، ثم عادت الأزمة الليبية مرة أخرى من أولويات صدارة السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة الأمريكي الحالي (جو بايدن)، حيث تتنوع المقاربات الأمريكية تجاه الأزمة الليبية ما بين المسارات السياسية والعسكرية والاقتصادية، فمن نايحة المسار السياسي، أصبحت الإدارة الأمريكية شريكًا هامًا وأساسيًا في كل المباحثات والمفاوضات السياسية التي ترعى المسار المعني بالوصول لمرحلة الانتخابات الديموقراطية، ومن ثم تسلك الإدارة الأمريكية مسارًا دبلوماسيًا باستثمار علاقاتها مع دول الجوار الليبي في توحيد وجهات النظر لتجنيب ليبيا استمرار الانزلاق في النزاعات والحروب الداخلية، بينما تمثل المسار العسكري في رعاية قوات (أفريكوم) لمباحثات اللجنة العسكرية (5+5) وتأمين مطار (عتيقية) التي عقدت فيه اللجنة آخر اجتماعاتها، كما أطلقت (الأفريكوم) تحذيرًا للمليشيات المسيطرة على غرب ليبيا بوقف إطلاق النار، وضرورة المضي في المسار السياسي لحل الأزمة الليبية.[1]

ويمكن النظر لسياسة الإدارة الأمريكية في عهد (بايدن) تجاه الأزمة الليبية بأنها سياسة مغايرة لما كانت عليه في عهد (أوباما)، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تغب عن المشهد الليبي، حيث ارتبطت هذه السياسة بتغير الوضع الليبي منذ 2011، وبتغير الإدارات الأمريكية منذ (أوباما)، ورغم أن (بايدن) يُعد من صناع السياسة الخارجية في عهد الرئيس (أوباما)، إلا أن إدارته فضلت لعب دورًا مباشرًا في تلك الأزمة، ليس لتكون في صدارة المباحثات القائمة هناك فقط، ولكن لتكون المهيمن على الصورة بشكل منفرد بتحييد القوى المنافسة لها هناك والتي تُعد ضمن منطقة نفوذ تتثمل في الساحل والصحراء والتي لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتخلى عن مصالحها بالمنطقة.[2]

---

[1] **صدارة أولوياتها**".. **سر تحول موقف أميركا في ليبيا**، في سكاي نيوز عربية – طرابلس، بتاريخ 7 أكتوبر 2021 الساعة 15:19 بتوقيت أبو ظبي، في: **https://shorturl.at/fBIP9**

[2] **نفسه**.

فقد وضعت إدارة (بايدن) استراتيجية جديدة وحازمة ومباشرة في التعامل مع الملف الليبي، حيث طالبت في 28 يناير 2021 كلًا من روسيا وتركيا بسحب قواتهما سواء العسكرية أم المرتزقة وبشكلٍ فوري من ليبيا، فقد كانت عدة دوافع لعودة الاهتمام الأمريكي بالأزمة الليبية، حيث تمثل الدافع الأول في المطامع الاقتصادية المرتبطة بارتفاع معدل احتياطي الغاز الليبي، وكذلك النفط الليبي الذي جعل ليبيا تحتل المركز الخامس عالميًا وفي صدارة القارة الأفريقية بامتلاكها احتياطيات النفط الصخري، حيث قدرت منظمة (أوبك) الاحتياطي من النفط الليبي بحوالي 48 مليار برميل، ومن ثم التنافس على هذه الثروات أمام الأطماع الفرنسية والإيطالية فيها، وقد تمثل الدافع الثاني في تصاعد المخاطر الأمنية التي يمثلها تنظيم داعش المهدد للمصالح الأمريكية في المنطقة برمتها، بينما تمثل الدافع الثالث في تجنيب تصاعد الدور الروسي والتركي في ليبيا بالإضافة للدور الفرنسي والإيطالي، وقد اتهمت الإدارة الأمريكية موسكو باستخدامها الصراع الليبي لمصلحتها دون إرادة الليبيين.[1]

ومن الجدير بالذكر تأكيد المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا (ريتشارد نور لاند) على دعم واشنطن لكلٍ من المجلس الرئاسي، والحكومة للقيام بمهامهما وذلك بعد فوز (محمد المنفي) برئاسة الأول، وانتخاب (عبد الحميد دبيبة) رئيسًا للحكومة في 5 فبراير 2021، وذلك من خلال المشاركين في الحوار بين الفرقاء الليبيين بسويسرا وتحت رعاية الأمم المتحدة، وقد طالب السفير الأمريكي من (دبيبة) تشكيل فريق تكنوقراطي حكومي مصغر يتميز بالكفاءة وبنيل ثقة مجلس النواب، كما شدد على جميع القادة الليبيين سابقين أم محتملين بالحفاظ على المسار السلمي من أجل مستقبل ليبيا، وقد أكد المبعوث الأمريكي أيضًا على أن العقبات التي تقف حائل أمام إجراء الانتخابات الليبية ليست عقبات فنية ولكنها عقبات سياسية وقانونية، وقد طالب مستشار الأمن القومي الأمريكي (جيك سوليفان) بضرورة إخراج المرتزقة من البلاد من أجل دعم المسار السياسي، كما أكد على أن هناك عقوبات منتظرة لمن يلجأ إلى استخدام

[1] خالد خميس السحاتي، **مرجع سبق ذكره.**

السلاح والعنف، فقد مر الموقف الأمريكي تجاه ليبيا بمواقف عدة أبرزها الدعوة لإجراء الانتخابات في ظل حكومتين بالبلاد، والذي رفض فكرته مجلس النواب لكيلا تتعمق الأزمة وكتأكيدهم على عدم السماح للإدارة الأمريكية بالتدخل في الشئون الداخلية الليبية وعدم فرض آراء في آلية وكيفية إجراء الانتخابات.[1]

وقد تنوعت التحركات الأمريكية تجاه الملف الليبي منذ بداية عام 2023، ما بين المستوى الأمني والعسكري والدبلوماسي، كما أظهرت مؤشراتٍ غير مسبوقة تتثمل في كثافة اللقاءات الأمريكية والفرقاء الليبيين، ومن ثم تلك اللقاءات مع المشير (خليفة حفتر) في شرق البلاد.[2]

وقد ظهر النشاط الأمريكي في ليبيا والمنطقة من خلال (الأفريكوم)، والبعثة الأممية للدعم في ليبيا، والأداة الدبلوماسية الواضحة في تحركات المبعوث الأمريكي إلى ليبيا ومحيطها الإقليمي.

ومن الجدير بالذكر أن واشنطن ظهرت متحفظة في تعاملها مع الملف الليبي على مدار سنوات من الأزمة الليبية، حيث اتخذت موقفًا سياسيًا أقرب إلى الوجود منه إلى التدخل في الأزمة وذلك بالتنسيق فقط مع بعض الدول المتدخلة والفاعلة في تلك الأزمة، وقد تغير الموقف الأمريكي مع تصاعد التوترات الدولية والتي شملت الغزو الروسي لأوكرانيا، والصراع المسلح في السودان، حيث أظهرت إدارة (بايدن) اهتمامها مرة أخرى بعدة ملفات كانت مهملة من قبل، ومن ثم صرحت السفارة الأمريكية في ليبيا في أوائل مايو 2023 بتبنيها ملامح لخطة واستراتيجية وأهداف عشرية[3] بشأن منع

---

[1] **نفسه.**

[2] بلال عبد الله، **م. س. ذ.**

[3] وقد تم تسمية الاستراتيجية الأمريكية بشأن الصراع الليبي (بالعشرية) نظرًا لأن المدى الزمني لها يمتد إلى عشر سنوات، ووصفتها الخارجية الأمريكية على موقعها الإلكتروني بأنها "استراتيجية الولايات المتحدة لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار: الخطة الاستراتيجية العشرية لليبيا"، وتُمثِّل هذه الاستراتيجية أحد جوانب تطبيق "قانون الهشاشة العالمية" الصادر عن الكونجرس عام 2019، والهادف لمعالجة الأوضاع الهشة بالمناطق المعرضة للصراع، مثل ليبيا، حيث أعلن البيت

الصراع الليبي وتعزيز الاستقرار في البلاد، وتهدف الولايات المتحدة بهذه الخطة إلى التأكيد على تعزيز الانتقال السلمي في ليبيا من خلال انتخابات ديموقراطية تأتي بنظام سياسي مستقر يتميز بالاندماج الوطني من خلال احتواء الجميع خاصةً بتضمين الهياكل الوظيفية للجنوبيين، الأمر الذي يساعد في تأمين الحدود الجنوبية من خلال هذا الشكل من الاستقرار والاندماج.[1]

وصرحت الاستراتيجية بهدف أساسي من أهدافها والذي يتمثل في إنهاء الوجود الروسي وقواته في ليبيا الذي اعتبرته مهددًا لمصالحها بشكلٍ أساسي هناك، وهو تم تضمنيه بأكثر من موقع داخل نصوص هذه الاستراتيجية، وذلك باعتبار روسيا منافس جديد آخر بالإضافة إلى فرنسا المنافس التقليدي لها في المنطقة، كما تضمنت الاستراتيجية أيضًا نصًا يهدف إلى السيطرة المدنية على الجهاز العسكري والأمني، مع تعزيز البيئة التجارية والاقتصادية الليبية، وتحقيق التنمية المستدامة والعادلة، بالإضافة للحد من الفساد، والتهيئة لإدارة الموارد والإيرادات على نحوٍ أفضل في البلاد، حيث يتضح من الأهداف التي تشير إليها هذه الاستراتيجية مدى الاهتمام الأمريكي بالملف الليبي، حيث فرضت واقعًا ملموسًا يتمثل في كثافة الوجود الأمريكي على الساحة الليبية، مما ينتج عنه تحديات أمام القوى الدولية الأخرى سواء المتنافسة أم المتعاونة أم التي تتفاوت بين هذا وذاك تبعًا لما تفرضه المصالح الخاصة لكل دولة بذاتها، ويمكن حدوث تعديلات على تلك الاستراتيجية وعلى كيفية تنفيذها إما من خلال حدوث تغيير في الإدارة الأمريكية وفي ظل حراك النظام الدولي، وبالشكل الذي يحقق أهدافها الأساسية.[2]

الأبيض في أبريل 2022 أنها من الدول التي تخضع لتطبيق هذا القانون، والذي يشمل أيضاً كلاً من توجو، وغانا، وغينيا، وساحل العاج، وبنين، وموزمبيق، وهاييتي، وبابوا غينيا الجديد، في: بلال عبد الله، **نفسه.**

[1] رضوى الشريف، **واشنطن تعلن عن إستراتيجيتها العشرية في ليبيا: نية للحل أم مزيد من الهيمنة الأمريكية على البلاد؟**، (مصر: القاهرة، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، 12 مايو 2023).

[2] بلال عبد الله، **مرجع سبق ذكره.**

ويمكن أن يتبين شكل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية مع الأطراف الأخرى ولا سيما فرنسا في الملف الليبي، من خلال قدرة الثانية على التفاعل مع دور الأولى بالشكل الذي يخدم مصالحها، ويتوقف ذلك على قدرة كل طرف في القراءة المبكرة للتحولات والتغيرات وتطويعها في الاتجاه الذي تهدفه، خاصةً في ظل التنافس الأمريكي الأوروبي ولا سيما الأمريكي الفرنسي بشكلٍ خاص وانعكاس ذلك على المنطقة ككل من جهة، وتأثير الصراع الليبي على دول الجوار من جهةٍ أخرى.[1]

ثانيًا– الموقف الأمريكي والفرنسي تجاه الصراع الداخلي في مالي، والنيجر:

ظهر الموقف السياسي الفرنسي في مالي متناقضًا مع موقفها في النيجر بالرغم من تشابه الحالتين، إلا أنه لا يوجد تناقض أوازدوجية في السياسة، حيث أن اعتبار المصلحة هو الذي يحكم الفعل السياسي، ذلك بالرغم من ملاحظة أن السياسة الخارجية الفرنسية تعاملت تجاه الصراعات الإثنية في مالي بشكلٍ مختلف عن تعاملها تجاه النيجر، وذلك بمقارنة الآليات المستخدمة والأهداف وكذلك نتائج سياساتها الخارجية في ذلك الصراع، بالإضافة لمقارنة الأسباب التي أدت إلى لجوء هذه السياسة لاستراتيجية عسكرية تجاه كلًا منها مع ملاحظة أوجه الاختلاف والتشابه في تلك الجوانب الخاصة بالآليات والنتائج والأهداف واللجوء للاستراتيجية العسكرية المناسبة للأهداف في كلٍ منهما.

كما يمكن ملاحظة التشابه الكبير للمصالح والأهداف الفرنسية في كلٍ من مالي والنيجر، والتي ترتبط بالجانب الاقتصادي المرتبط بدوره بالاستحواذ على الثروات والموارد المعدنية كالذهب والألماس، والبترول، بالإضافة إلى عنصر اليورانيوم، فقد استحوذت فرنسا لسنوات على حق امتياز التنقيب عن البترول في مالي، وكذلك عقود ترتبط بحق استخراج اليورانيوم من النيجر، واللازم لتزويد محطات الطاقة النووية لديها، بالإضافة للتشابه في الأهداف السياسية الفرنسية في كلٍ من البلدين، والتي ترتبط

[1] **نفسه.**

بحماية مصالحها السياسية من خلال التصدي للإرهاب في إقليم الساحل الأفريقي، والقضاء على الجماعات الجهادية التي تسعى لتأسيس دولة دينية بشمال مالي والنيجر، الأمر الذي يتعارض مع التوجهات الفرنسية بشكلٍ خاص والأوروبية بشكلٍ عام في المنطقة والقارة بأكملها، والتي تتعارض بدورها مع الأهداف الثقافية لفرنسا في القارة والتي تعتبر أن كلًا من مالي والنيجر من البلدان اللتان لها أهمية وثقل كأدوات في نشر هذه الثقافة كنوع من أنواع الهيمنة الفكرية التي تتصدى لفرض الثقافة الإسلامية والعربية من قبل الجماعات السلفية الجهادية المهددة للأهداف الفرنسية في المنطقة.

كما لوحظ اعتماد فرنسا في سياستها الخارجية في الإقليم على الآليات الاستراتيجية والدبلوماسية والاقتصادية ثم اعتمدت على الآلية العسكرية منذ عام 2012 في مالي، بينما اعتمدت سياستها الخارجية في النيجر على الآلية العسكرية المرتبطة بالتدخل العسكري المباشر من خلال إقامة قواعد عسكرية تمكنها من التدخل السريع للتصدي لأي هجمات من قبل الجماعات الجهادية الإرهابية مثل حركة شباب المجاهدين، وجماعة بوكو حرام، وتنظيم القاعدة بالمغرب المهددة لنفوذها في المنطقة، وكذلك انتقال عملياتها العسكرية من مالي للنيجر بعد الرفض الشعبي لوجودها العسكري هناك والمصاحب لأحداث التمرد بشمالي مالي والإنقلاب العسكري على الحكومات الموالية لفرنسا، وقد اختلفت السياسة الخارجية الفرنسية في مالي عن النيجر لاختلاف الأسباب والذرائع بكلٍ منهما، فقد تمثلت الأسباب الفرنسية في حالة مالي في حماية رعاياها ووقف عمليات اختطافهم، والتصدي للجماعات الإرهابية ووقف انتشارها، وكذلك الحفاظ على سيادة الحكومة الموالية هناك، ومن ثم الحفاظ على مصالحها الاقتصادية بشكلٍ أساسي خوفًا من استيلاء جماعات الجهاد على آبار البترول ومناجم الذهب، أما الأسباب السياسية الفرنسية في تدخلها المباشر في النيجر فقد تمثلت أيضًا في التصدي لتنظيم القاعدة بالمغرب العربي، وجماعة بوكو حرام الإرهابية ووقف أعمالهما الإرهابية وعمليات الخطف أيضًا هناك ردًا على ضغط البلدان الفرانكفونية المجاورة أيضًا للنيجر، فقد كانت السياسة الخارجية متشابهة في تصاعد التدخل الفرنسي في البلدين عن طريق التوسع في إقامة القواعد العسكرية الفرنسية ونشر قواتها على نطاق أوسع

لملاحقة الجماعات الجهادية والتصدي للأعمال الإرهابية من خطف وقتل باستمرار، وبالرغم من تشابه النتائج المترتبة على هذه السياسية في كلا البلدين إلا أنها اختلفت في كون الأوضاع في مالي بدأت تهدأ عقب اتفاق السلام بين حركة أزواد في شمال البلاد والحكومة المالية، بينما استمرت معاناة النيجر لاستمرار التهديد للرعايا الفرنسيين وأعضاء بعثاتها هناك، الأمر الذي بات معه تواصل القتال بين قوات حفظ السلم بمشاركة القوات الأفريقية وبين جماعة بوكو حرام الإرهابية.[1]

ويُعد تدخل فرنسا في مالي في بداية عام 2013 نقطة تحول مركزية للسياسة الفرنسية في المنطقة، والذي تمثل في تعزيز النفوذ الفرنسي من خلال، ومبادرتها لتشكيل قوة (تاكوبا) من التحالف الأوروبي بجانب عملية (برخان) هناك، إلا أن المنطقة شهدت تنافسات أخرى كالتنافس الأمريكي وكذلك الصيني ثم الروسي وصعود تنظيمات إرهابية وانتشارها بالمنطقة وتصاعد لعدد من الحركات الانفصالية المتمردة، أدى معه لتخبط في السياسات الفرنسية، والتي تتعلق بقرار التراجع أوالوجود الفرنسي في المنطقة، ومن ثم يكون التهديد للنفوذ الفرنسي هناك والذي يمكن التأثير بدوره على العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بين باريس وبلدان الإقليم.[2]

بينما تبنت السياسة الأمريكية في بداية الأزمة بمالي، موقفًا لا يخلو من القلق ولكن يتسم بعدم الانخراط بشكل مباشر في عمليات عسكرية هناك مثل فرنسا.

فمن الجدير بالذكر أن الأحداث المتسارعة في مالي أدت إلى تباين المواقف الدولية والإقليمية، فقد تبع سقوط نظام (القذافي) في ليبيا، انتشار الجماعات الجهادية المسلحة المهددة للمصالح الأمريكية والأوروبية ولا سيما الفرنسية، وزاد الوضع سوءًا عقب انفصال شمال مالي، الأمر الذي أدى إلى قلق الولايات المتحدة الأمريكية المرتبط بالهاجس الأمني تجاه تنظيم القاعدة عمومًا حيث توجسها من تنظيم القاعدة في

---

[1] إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر، **م. س. ذ.**

[2] أحمد عسكر، **أبعاد التحول فى السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل والصحراء (2013 – 2021)**، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 6 ديسمبر 2021). م. س. ذ.

المغرب العربي وإمكاناته في زعزعة الأمن والاستقرار بالبلدان المجاورة ولا سيما دول شمال أفريقيا خاصةً الواقعة في الإقليم والتي تتسم بعدم الاستقرار السياسي في تلك الآونة مثل ليبيا وتشاد، ومن ثم أصرت الولايات المتحدة في البداية على تعزيزها لعملية الانتقال السياسي وعدم شن هجوم تجاه تلك التنظيمات، ومن ثم قامت بمساعدات عسكرية وتدريبات بشأن مكافحة الإرهاب لقوات البلدان المجاورة والتي تمثلت في دعمها للنيجر بطائرتين للنقل العسكري، وقيامها بأعمال المراقبة وصلت قيمتها لحوالي 11.6 دولار أمريكي، وكذلك منحها معدات عسكرية لموريتانيا تكلفت نحو 7 مليون دولار أمريكي، وذلك في يوليو 2012.[1]

وقد قامت الولايات المتحدة بالتعاون مع منافستها فرنسا بشأن مكافحة الإرهاب من خلال إجراء المناورات العسكرية التي تضمنت كلًا من بوركينا فاسو، والسنغال، وجامبيا، وغينيا، بالإضافة لعملياتها الاستخباراتية ومراقبة الاتصالات والمراقبة الجوية بمنطقة الصحراء الكبرى.[2]

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت الحل العسكري في بداية الأزمة في مالي، إلا أن فرنسا قامت بإقناعها لإصرارها على ضرورة التدخل العسكري للقضاء على الجماعات الإرهابية التي تهدد المصالح الأوروبية والأمريكية في المنطقة، ومن ثم تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم القوات الفرنسية في عملياتها العسكرية في مالي، تلك العمليات التي أشادت بها (مجموعة الثمانية)[3] حيث اعتبرت

---

[1] الحرب في مالي، في **مقاتل من الصحراء**، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/HarbFiMali/index.htm

[2] دينا لملوم عبيد، **مالي بين الحاضر والماضي ومستجدات الأزمة**، (مصر: القاهرة، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، 7 فبراير 2023).

[3] تشكلت مجموعة الثمانية المعروفة باسم G8 ، كمنتدى سياسي عام 1997 تضم مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) وهي الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، واليابان، وألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وكندا، بالإضافة إلى روسيا التي تم تعليق عضويتها في 2014 بعد ضمها جزيرة القرم، وقد تم تشكيل هذه المجموعة من أجل إيجاد حلًا لأزمة الطاقة التي ظهرت منذ السبعينيات، والتي

الدول الأوروبية فرنسا بمثابة ذراعهم العسكرية في تلك الحرب ضد تلك التنظيمات الإرهابية، كما نال هذا التدخل العسكري الفرنسي ترحيبًا من قبل (بان كي مون) الأمين العام للأمم المتحدة.[1]

وقد شهد الموقف الأمريكي تجاه أزمة مالي، انقسامًا بين وزارة الدفاع والبيت الأبيض، حيث عكف مسئولو الأولى على وضع استراتيجية لنقل العمليات من باكستان وأفغانستان إلى منطقة الساحل الأفريقي، بينما اتخذ الثاني موقفًا حذرًا خشية التورط غير المحسوب في القارة السمراء ومن ثم المنطقة التي تشهد كثيرًا من التحديات على شتى النواحي، وقد أكد بعض القادة الأمريكيين على أن التدخل العسكري المباشر في شمالي مالي؛ نتيجة عدم قدرة الجيش المالي في مواصلة حربهم ضد الجماعات المتشددة المسلحة بسبب فقدهم للعتاد والأسلحة والذخائر الأوروبية التي استحوذت عليها تلك الجماعات منهم، ومن ثم كان قرار مسئولي وزارة الدفاع الأمريكية بزيادة شكل وحجم المساعدات الفنية والتكنولوجية لقوات الأمن الموريتانيين لمكافحة تلك الجماعات المسلحة على الحدود مع شمال مالي والتصدي لتهديداتها، بالإضافة لقرار واشنطن بدعم الدول المعنية بشأن المسألة الأمنية في إقليم أزواد شمال مالي، استخباراتيًا ومعلوماتيًا وتزويدهم بتقارير المراقبة الجوية لمعاقل تلك الجماعات وبصورة مستمرة.[2]

وقد تمثل التدخل الأمريكي في المنطقة بشكلٍ عام مابين التدخل غير المباشر، والتدخل المباشر الذي صورته إحدى الدراسات بأنه بدأ في أعقاب الأزمة المالية عام

أسفرت عن تحديات اقتصادية عالمية، في المصدر: دينا محمود، ما هي مجموعة الثمانية ؟ "وأهدافها وأسباب تأسيسها"، بتاريخ 26 مايو 2021، في: **https://www.almrsal.com/post/1070492**

[1] أميرة عبد الحليم، **التدخل الدولي في مالي: الأسباب والفرص**، (مصر: القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 23 يناير 2013).

[2] أميرة عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي: الأسباب والفرص، في **مجلة أمة الإسلام العلمية**، (السودان: شركة دار كاهل للدراسات والطباعة والنشر، ع. 13، مارس 2013).

2012، فقد قامت الولايات المتحدة بتعليق مساعداتها الأمنية هناك، متجهة للتعامل المباشر مع الحروب الأهلية، الأمر الذي أتاح الفرصة للتعاون الأمني بينها وبين بلدان الإقليم بصورة غير مسبوقة من قبل، حيث أرسلت قواتها للدفاع عن وحدة مالي ومكافحة الإرهاب في شمال البلاد، مستخدمة في ذلك الضربات الجوية، كما بينت الدراسة أن تغير السياسة الأمريكية نحو التدخل المباشر ظهر في تدعيمها لعملية (سرفال) الفرنسية عام 2013 من خلال مشاركة القوات التشادية الخاصة لمكافحة الإرهاب التي دربتها الولايات المتحدة بالإضافة إلى قوات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، وقوات بعض دول الاتحاد الأفريقي.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة في عهد (ترامب) قررت إنهاء دعمها للتدخل الفرنسي وسحبت قواتها من العمليات العسكرية في مالي، حيث تركت القوات الفرنسية –التي اعتمدت على مساعدتها الاستخباراتية– لتواجه مصيرها هناك والذي حدده الرفض الشعبي ليس في تدخلها فقط ولكن بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي في البلاد، كما قامت الولايات المتحدة أيضًا بإخلاء قاعدة الطائرات بدون طيار في (أجادير) بالنيجر.[2]

وتجدر الإشارة أيضًا إلى تأكيد الجنرال (كارتر هام) قائد القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم" في 30 سبتمبر 2012 على أن الوجود العسكري الأمريكي لن يكون الحل لتسوية الوضع في شمال مالي، حيث أكد على اتخاذ الحل الدبلوماسي أو السياسي لتسوية الوضع المعقد هناك، حيث غياب الشرعية في نظرها، وانتشار التنظيمات الإرهابية، كما أوضح قائد (أفريكوم) على أن مالي وحدها القادرة على تسوية الوضع بالإضافة للفاعلين الإقليميين.[3]

---

[1] محمد عبد العظيم الشيمي، دوافع التدخل الفرنسى والأمريكى فى منطقة غرب أفريقيا : دولة مالى دراسة حالة، في **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، (المجلد 37، ع. 1، 2023)، ص. ص. 36، 37.

[2] Stephen Tankel, "US counterterrorism in the Sahel: from Indirect to Direct Intervention", in **International Affairs**, (Vol. 96, Iss. 4, July 2020), Pp. 875–893.

[3] السيد خالد التزاني، **الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات**، (لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 26 يوليو 2019)، في: **https://shorturl.at/zEHO9**

ويتبين بذلك اعتماد الولايات المتحدة في تدخلها في مالي على سياسة لطالما اعتمدت عليها، وهي سياسة المصلحة وشكل التدخل الذي يحققها، حيث إدراكها لمدى التكاليف التي يمكن أن تتكبدها بالتدخل المباشر أمام ما يمكن أن تحققه من مكاسب بالتدخل غير المباشر، وهي السياسة التي اتبعتها ولاتزال تتبعها على الإطلاق، والتي يمكن توضيحها في بعض الحالات ببلدان الإقليم الأخرى، مع بيان المواقف السياسية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الانقلابات العسكرية في تلك البلدان بالإقليم.

ومن الجدير بالذكر أن لفرنسا والولايات المتحدة دورًا في استمرار الأنظمة الأفريقية الموالية لهما، ومن ثم غضت فرنسا الطرف عن ممارسات تلك الأنظمة الفاسدة في بلدان الإقليم التي استعمرتها كإرثًا منذ الاستقلال لتلك البلدان.

ويتضح من الموقف الفرنسي والأمريكي تجاه الأزمة المالية أنه اتخذ شكلًا ظاهريًا يتسم بالتعاون ولكن مغلف بشكل تنافسي في كيفية الإدارة الأزمة وشكل التدخل، وما تبعه من ترك الولايات المتحدة لفرنسا في مستنقع الأزمة المالية لتواجهه بعد ذلك بمفردها، الأمر الذي ترتب عليه العداء الشعبي لها في مالي ذات النفوذ الفرنسي خاصةً في ظل الترحيب الشعبي بأحد المعسكرات الشرقية المتمثلة في روسيا، كما أن تلك المواقف تنوعت من قبل الولايات المتحدة وفرنسا تجاه الانقلابات العسكرية التي حدثت في كلٍ من (مالي، وتشاد، وغينيا[1]، بوركينا فاسو، والنيجر)، وقد شهد الانقلاب في الأخيرة موقف فرنسا المتشدد تجاهه والتي تريد فرنسا حله عسكريًا، على عكس الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد الحل الدبلوماسي، وآخرهم الانقلاب في (الجابون[2])

[1] تقع غينيا غرب القارة الأفريقية على ساحل المحيط الأطلنطي، ومن الجدير أن (مالي) كإحدى بلدان إقليم الساحل الأفريقي والصحراء، تُعد من البلدان التي لها أطول حدود برية مع غينيا، وتُسمى الأخيرة أحيانًا (غينيا كوناكري) للتمييز بينها وبين (غينيا بيساو)، وهي أيضًا تقع على طول خليج غينيا ذات الموقع الجيوسياسي، وتمتد شمالًا عبر المناطق الاستوائية وتنتهي عند الساحل، في موسوعة مقاتل من الصحراء، في الموقع الإلكتروني: **https://shorturl.at/nQ689**

[2] ومن الجدير بالذكر أن (الجابون) تقع غرب وسط أفريقيا وليست من بلدان إقليم الساحل الأفريقي والصحراء بمفهومه الجغرافي والجيوسياسي، وعاصمتها (ليبرفيل)، ولكن تفسر الباحثة رفض

التي تقبله فرنسا بكل أريحية حيث رحبت بالنظام القائم بهذا الانقلاب والتي تدينه الولايات المتحدة بشدة.

ومن الجدير بالذكر أن التنافس الأمريكي الفرنسي بمثابة شبه حرب واحدة تريد بها الولايات المتحدة إضعاف فرنسا في مناطق نفوذها خاصةً في ظل احتدام التنافس الدولي على هذا المنطقة الزاخرة بالثروات، وقد ازداد هذا التنافس الأمريكي الفرنسي على إثر صفقة الغواصات الأسترالية[1] التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية على حساب فرنسا.

المطلب الثاني: المواقف السياسية الأمريكية والفرنسية تجاه الانقلابات العسكرية في الإقليم منذ 2011

يشهد النظام الدولي حاليًا مظاهر لشبه حرب باردة، ويظهر ذلك في تنافس بعض القوى الدولية على بعض بلدان الإقليم، وشكل التدخل والتنافس الناحية السياسية تجاه بعض الظواهر كالانقلابات العسكرية في تلك البلدان.

ولقد شهدت منطقة الساحل والصحراء على مدار عقود، العديد من الانقلابات العسكرية في بعض بلدانها، وكان للسياسة الفرنسية مواقف متفاوتة تجاه الانقلابات

الولايات المتحدة للانقلاب في الجابون على عكس فرنسا، بأنه يعكس بالفعل التنافس السياسي بين الأولى والثانية في مناطق نفوذ الثانية العامرة بموارد النفط والطاقة برغم التعاون بينهما أحيانًا على المستوى الأمني، ومن الجدير بالذكر أيضًا أن خليج غينيا يحدها، والذي له أخمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والتي تريد الهيمنة عليه أمام فرنسا.

[1] لقد أفضت الصفقة التي أبرمتها أستراليا مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن بناء غواصات بالطاقة النووية بدلًا من إبرامها مع فرنسا بشأن بناء غواصات تقليدية، إلى غضب الأخيرة واتهامها الولايات المتحدة بانتهاز الفرص على حساب فرنسا، ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق ضم كلًا من أستراليا مع الولايات المتحدة وبريطانيا التي تؤكد فرنسا على أن الأخيرة مجرد طرف في الاتفاقية، كما أبرمت أستراليا شراكة أمنية أيضًا معهم والتي نددت بها الصين أيضًا، في: ترجمات أبو ظبي، **تفاصيل الغواصة الأميركية التي تثير أزمة مع فرنسا**، في سكاي نيوز عربية بتاريخ 21 سبتمبر 2021، في الموقع الإلكتروني: **https://shorturl.at/mpsT9**

المتكررة في دولة أوتجاه تلك الانقلابات من دولة لأخرى بالمنطقة، وذلك تبعًا لما تحدده مصالحها ومدى الموالاه لها من قبل الأنظمة الحاكمة، وفي المقابل اتخذت الولايات المتحدة ردود أفعال تجاه هذه الانقلابات وتبعًا لما يحقق أهدافها أيضًا في المنطقة وبلدانها.

وقد ظهر تباين الموقف الأمريكي عن الموقف الفرنسي أحيانًا تجاه الانقلابات العسكرية في بعض دول الإقليم، واتفقا في مواقفهما أحيانًا ، بينما اتخذت الإدارة الأمريكية مواقف غير واضحة أحيانًا أخرى وذلك أمام المواقف الصريحة لفرنسا تجاه تلك الظاهرة. ويمكن توضيح كلًا من المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه ظاهرة الانقلابات العسكرية فيما يلي:

أولًا- المواقف الفرنسية تجاه الانقلابات العسكرية في بعض دول الإقليم منذ عام 2011:

تباينت المواقف الفرنسية تجاه ظاهرة الانقلابات العسكرية من دولة إلى أخرى من دول الإقليم، حيث نجم هذا التباين عن التطورات السياسية الداخلية وتغير أنظمتها من نظم موالية إلى نظم رافضة للوجود الفرنسي، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- الموقف الفرنسي تجاه الانقلابات في مالي وتشاد:

دعمت الإدارة الفرنسية الحكومة المالية وذلك قبل الانقلابات التي طالتها والتي رفضتها فرنسا، حيث أن هذه الانقلابات ضد الحكومات الموالية لها، فقد رفضت فرنسا الانقلاب العسكري في 18 أغسطس 2020 على الرئيس المالي (إبراهيم بو بكر كيتا)، وظهر هذا الرفض في شكل عدم وفاء فرنسا بوعودها في قمة (باو) الفرنسية في يناير 2020، ومن بعدها في قمة (نواكشوط) في يونيو من نفس العام، والتي وعد بها الرئيس الفرنسي (ماكرون) بزيادة عدد القوات الفرنسية المعنية بمحاربة الإرهاب إلى 5300 جندي مع استمرار مكافحة التنظيمات الإرهابية عسكريًا، بالإضافة للتهديد الفرنسي برحيل قواتها عن الساحل، خاصةً بعد الانقلاب العسكري الثاني في مالي على الحكومة الانتقالية التي دعمتها فرنسا والتي كان الإنقلاب عليها لعدم ضمها لأيٍ من

أفراد الانقلاب الأول، فقد كان الانقلاب الثاني في 24 مايو 2021 بقيادة العقيد (آسيمو جويتا) قائد الانقلاب الأول، والذي قام أيضًا بالانقلاب العسكري الثاني على رئيس الحكومة الانتقالية (باه نداو) بسبب عدم ضم الأخير لأيٍ من قادة الانقلاب في تشكيله للحكومة الانتقالية، والذي اعتبرته فرنسا انقلابًا على الانقلاب، حيث أعقبته بإعلانها بتعليق عملياتها العسكرية المشتركة مع القوات المالية، ومن ثم كان إعلان الرئيس الفرنسي في 10 يونيو 2021 بعد أسبوعين من هذا الانقلاب، عن عزم فرنسا بتخفيض قواتها في مالي من 5100 جندي إلى 2000 جندي فقط عقب انتهاء عملية (برخان) في النصف الأول من عام 2022، والذي تم تنفيذه بالفعل، مع رجوع فرنسا عن وعودها ماليًا وعسكريًا تجاه مالي، وقد تصاعدت الأزمة بين مالي وفرنسا مستعمرها القديم بعد طرد الأولى للسفير الفرنسي لديها بسبب تصريحات وزيري الخارجية والدفاع الفرنسيين بعدم شرعية المجلس العسكري في مالي، وأن قراراته خارجة عن السيطرة وغير قانونية باعتباره مجلس انقلابي ليس له شرعية أمام فرنسا، الأمر الذي أدى إلى إعطاء (باماكو) مهلة لمغادرة القوات الفرنسية وقواعدها العسكرية من مالي، ومن ثم أصبح هناك عداء من قبل السياسية الخارجية الفرنسية تجاه مالي خاصةً بعد تصريح السلطات المالية باتفاقها مع قوات (فاجنر) الروسية لمساعدتها في مكافحة الإرهاب.[1]

وقد اختلف رد الفعل الفرنسي تجاه الانقلاب في تشاد عنه في مالي، فبالرغم من إدانة فرنسا للانقلاب في مالي وخاصةً الانقلاب الثاني، إلا أنها كانت داعمة للانقلاب في تشاد وظهر ذلك في سياستها تجاه النظام العسكري القمعي فيها والذي جاء بانتقال غير دستوري برئاسة نجل الرئيس الراحل (إدريس ديبي)، الأمر الذي أثار المعارضين والانقلابيين في مالي، وتصميمهم على الخروج من عباءة الأبوية الفرنسية.[2]

---

[1] خديجة الطيب، **الصراع يشتد بين مالي وفرنسا وفي الخلفية روسيا و"شرعية" الانقلاب**، في إندبندنت عربية بتاريخ الخميس 3 فبراير 2022 الساعة 10: 31 في: **https://shorturl.at/apYZ8**

[2] CIVICUS Staff, **Civil Society Caught in The Crossfire of Mali's Row with France**, (US: CIVICUS LENS "Perspectives for a changing world, 15 Dec. 2022), At:

2- الموقف الفرنسي تجاه الانقلابات في غينيا وبوركينا فاسو:

ولم يختلف رد فعل فرنسا تجاه الانقلاب في غينيا وبوركينا فاسو عن رد فعلها تجاه الانقلاب في مالي، وهو ما يؤكد دعمها للأنظمة القديمة وورثتها فقط مثل دعمها (تشاد)، فقد ظهر التباين في سياسات فرنسا من خلال خطابات رؤسائها، حيث كانت خطاباتهم تدعو لحرية حقوق الإنسان، غير أن الدولة الفرنسية دعمت النظم الاستبدادية الموالية لها، مما أدت لخيبة أمل شعوب تلك الأنظمة كما حدث في أفريقيا الوسطى، وقد ظلت فرنسا في الواقع شريكًا متميزًا للعديد من الرؤساء بالمنطقة التي أبقت أنظمتهم من خلال استمرار دعمهم المالي ونظام مساعدتهم في التنمية العامة لبلدانهم بما يحقق مصالحها مع مصالح شركائها، وكذلك نظرًا لاستمرار التحالفات السياسية والتعاون العسكري والاستخباراتي المرتبط بإمكانية وسهولة تدخلها العسكري في عدد من بلدان المنطقة، فلا تزال المواقف السياسية الفرنسية في المنطقة تدعم الأهداف الفرنسية في المقام الأول بالرغم من انتهاج الرئيس (ماكرون) مقاربة تدعو للتشارك الفرنسي الأفريقي والذي يحاول بها نفي الصورة السلبية الاستعمارية الفرنسية في الذهن الأفريقي، حيث أن هذه المقاربة أقرت بمواجهة فرنسا لتهديدات في علاقاتها بمستعمراتها السابقة خاصةً في ظل صعود تنافس دولي وليس أمريكي فرنسي فقط معها في المنطقة، ومن ثم لا يمكن الحكم على سعي الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) في إعادة تشكيل الدبلوماسية الفرنسية على المدى البعيد، حيث أن للسياسة الخارجية عمومًا العديد من التداعيات سواء الداخلية أم الخارجية والتي تتسم بالتناقضات المرتبطة بالممارسات والأدوات السياسية الموروثة والتي تقف حائل أمام المحاولات الفرنسية للصمود في منطقتها الاستعمارية السابقة.[1]

---

https://lens.civicus.org/civil-society-caught-in-the-crossfire-of-malis-row-with-france/

[1] Corentin Cohen, **Will France's Africa Policy Hold Up?**, (Washington, Carnegie Endowment for International Peace, **Paper**, 2 June 2022), P. 16.

ومن الجدير بالذكر أن فرنسا قامت بدعم الرؤساء الموالين لها منذ استقلال بلدانهم، مثل دعمهم للرئيس التشادي السابق (ديبي)، والرئيس (دينيس ساسو نجيسو) في الكونغو باعتبارهم وسطاء لسياساتها في المنطقة، ومن ثم كانت كل أفعالهم المستبدة ضد شعوبهم تحت الحماية الفرنسية.[1]

ومن الجدير بالذكر أيضًا تأكيد فرنسا وحرصها من الناحية الاستراتيجية على وجودها في مناطق الصراعات وبشكل خاص في الإقليم حتى في ليبيا غير الفرانكفونية والتي قامت فيها بمهام عسكرية قوية وذلك لتعزيز وجودها واستمرار بقائها في الإقليم.[2]

وبالرغم من تأكيد فرنسا على عدم تخليها عن مناطقها الاستعمارية إلا أن شعوب معظم هذه المناطق أصبحت تنادي بإجلاء القواعد الفرنسية عن بلدانها في ظل الحكومات الإنقلابية ضد الحكومات السابقة الموالية لفرنسا، كما حدث في مالي وأفريقيا الوسطى وتشاد وبوركينا فاسو وغينيا، خاصةً بعد عدم نجاح القوات الفرنسية في الوقوف أمام الجماعات الإرهابية التي ازدادت عملياتها في الإقليم بالرغم من وجود القواعد العسكرية الفرنسية والعمليات الفرتسية مثل سابر في بوركينا فاسو، حيث كان إخفاق عملية برخان في مالي، وظهر ازدياد العداء لفرنسا في تفجير سفارتها في بوركينا فاسو، وتكرار عمليات الخطف لرعايها في المنطقة.

ويمكن إظهار الموقف الفرنسي في بوركينا فاسو من خلال تدخل قوات (سابر) الخاصة والسرية في السياسة الداخلية وليس في مطاردة الجهاديين فقط، حيث قامت بتهريب الرئيس المخلوع (كومباوري) تجاه ساحل العاج في 31 أكتوبر، بينما لم تقف بجوار الرئيس المخلوع في الإنقلاب الثاني (كريستيان كابوري) لحمايته، وهو ما يظهر تخللي فرنسا عن دورها الشرطي في بوركينا فرنسا لعدم وجود مصلحتها هناك تلك الآونة الأمر، ويُذكَر أن فرنسا قامت بتقليص عدد قواتها في بوركيتا فاسو منذ الإنقلاب

[1] **Ibid.**, P. 16.

[2] **النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا.. حماية أم جباية؟** مركز سمت للدراسات، الأحد 18 مارس، في: **https://shorturl.at/jrVW5**

الأول لها في 24 يناير 2022 الذي قام بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والأمنية هناك، وتتكون قوات سابر الخاصة من 350 عنصر، كما بدأ تهديد مستقبل عملية برخان هناك أيضًا كما حدث في مالي، وبالرغم من تخللي فرنسا عن بعض سياساتها في المنطقة إلا أنها ليست مستعدة للتخللي عن مناطق نفوذها بسهولة، فلا يعني تآكل الدور الفرنسي في المنطقة بسبب عدم سماح مجلس الأمن بالتوفيض المطلق لعملياتها العسكرية هناك نظرًا للتحفظات الأمريكية على التدخلات الفرنسية في المنطقة والقارة عمومًا، وأمام ذلك تعيد فرنسا من سياساتها في كل المناحي ليظل وجودها وعدم إعطاء الفرصة للقوى المتنافسة في الانفراد بالإقليم وثرواته.[1]

ومن الجدير بالذكر أن التدخل السياسي الفرنسي في المنطقة لا يستوعب الهياكل والديناميكيات المحلية هناك مثلما تستوعبه التنظيمات الإرهابية التي استفادت من ذلك بمواصلة وتصاعد عملياتها الإرهابية، الأمر الذي أدى لتركيز فرنسا على المقاربات الأمنية والعسكرية فقط بالتعاون مع حكومات الحلفاء لها في المنطقة، مما صعب عليها الوصول للمناطق التي تنتشر بها تلك الجماعات، حتى فقدت مصداقيتها لدى شعوب بعض بلدان المنطقة مثل مالي وبوركينا فاسو، حيث ظلت مسببات الأزمة كما هي.[2]

ويمكن القول أن السياسة الفرنسية وبالتحديد منذ بداية أزمة مالي اعتمدت على المقاربة التدخلية بالإضافة إلى المقاربة الأمنية والعسكرية وباستعمال قدراتها الدبلوماسية، في حشد التأييد الإقليمي والدولي لكبح جماح الجماعات الجهادية في شمال مالي وتحرير هذا الجزء في بداية الأزمة وقبل أن يحدث الانقلاب الثاني الذي ساهم في استجداء العداء الشعبي للوجود الفرنسي، ولم تكن مالي بالأهمية الاقتصادية بالنسبة لباريس لمحدودية استثماراتها هناك بالنسبة لبلدان الإقليم الأخرى، ولكنها ذات أهمية استراتيجية، حيث أيقنت فرنسا أن الذي حدث في شمال مالي حتمًا سينتقل

---

[1] أروى حنيش، **الإنقلاب العسكري في بوركينا فاسو يقلب بمعادلة النفوذ الفرنسي لصالح روسيا،** في عرب جورنال بتاريخ الثلاثاء 24 يناير 2023.

[2] أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن، **تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل،** (مصر: القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أكتوبر 2022)، ص. 8.

بالعدوى السياسية للبلدان المجاورة لها والتي تقع تحت نفوذها أيضًا، وهو الذي تخشاه فرنسا حيث أن مصالحها الاقتصادية ستتأثر في تلك البلدان مثل النيجر، والسنغال، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وهي البلدان التي تحافظ فرنسا على استغلال ثرواتها التي تكمن في باطن أراضيها من يورانيوم، وذهب، ونفط، وغيرها من المواد اللازمة للاقتصاد الفرنسي، ومن ثم تدخلت في المنطقة بذرائع مختلفة من أجل مصالحها الجيوسياسية، وهو الأمر الذي أدى لاشتداد المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت بدورها لنفس السياسة التدخلية لتيقنها من أهمية هذا الإقليم بالنسبة لها من أجل التنوع في مصادر الطاقة والمواد اللازمة للحفاظ على صناعاتها واقتصادها في العالم.[1]

ثانيًا– المواقف الأمريكية تجاه الانقلابات العسكرية في بعض دول الإقليم منذ عام 2011:

يظهر الموقف السياسي الأمريكي متذبذبًا نوعًا ما تجاه ظاهرة الانقلابات في تلك البلدان بالإقليم، فمن الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن المادة 508 من قانون المساعدات الخارجية الأمريكية، تنص على وجوب تعليق المساعدات الأمريكية للدول التي تشهد انقلابات عسكرية، إلا أن الإدارة الأمريكية قد ترددت في إدانة بعض هذه الانقلابات أووصف الظاهرة بالانقلاب من الأساس، حيث ظهر هذا الموقف السياسي الأمريكي توجسًا من أن تواجه نفس رد الفعل الشعبي المُعادي للمواقف الفرنسية التي وقفت ضد هذه الظاهرة في بعض البلدان، وأيدتها في الأخرى، وأيضًا توجسًا من لجوء الإنقلابيين لقوى أخرى مثل الصين وروسيًا كداعمين لهم، حيث يمكن لهاتين القوتين استخدام حق الفيتو وعرقلة الخطوات الأمريكية أوالأوروبية من خلال مجلس الأمن.[2]

ويمكن توضيح الموقف الأمريكية تجاه هذه الظاهرة في بعض بلدان الإقليم كما يلي:

---

[1] عشور قشي، التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام ودوافع التغلغل، في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (لبنان، دار المنظومة، مجلد 45، ع. 46، ربيع 2015)، ص. : ص. 81 : 82.

[2] محمد عبده حسنين، «**عدوى الانقلابات» تتسارع في غرب أفريقيا: أنظمة هشّة وتنافس دولي وإرهاب... عثرات على طريق الديمقراطية**، في جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، بتاريخ 11 فبراير 2022، عن: أ. د. حمدي عبد الرحمن، في: **https://shorturl.at/sxzAO**

1- الموقف الأمريكي تجاه الانقلابات في مالي وتشاد:

بالرغم من الموقف الأمريكي المتردد تجاه هذه الانقلابات التي شهدتها بعض بلدان الإقليم، إلا أن الانقلاب في مالي شهد إدانة جماعية من كلٍ من الولايات المتحدة، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، بالإضافة للاتحاد الأفريقي، ومن ثم أعلنت واشنطن عقب الانقلاب في مالي بأنها ستوقف الدعم للجيش المالي، وقد أشارت التصريحات الأمريكية بأن كلًا من النقيب (أمادو هايا سانوغو) قائد الانقلاب الأول عام 2012، والعقيد (آسيمي جويتا) قائد الانقلاب الثاني عام 2020، من الضباط الذين تلقوا تعليم وتدريبات عسكرية أمريكية بالإضافة للتدريبات للفرنسية أيضًا، وقد أدان المتحدث باسم البنتاجون المقدم بحري (أنطون تي سيميلروث) تلك الانقلابات في الدولة المالية، والذي وصفها بأنها تتعارض مع التعليم والتدريب العسكري للولايات المتحدة الأمريكية.[1]

بينما اختلف الموقف السياسي الأمريكي تجاه الانقلاب في تشاد كما فعلت فرنسا، وقد ظهر الموقف الأمريكي نوعًا ما في حالة تردد ما بين الديموقراطية والتحديات الأمنية، حيث ظهر الخوف الأمريكي تجاه الإنقلاب في تشاد معبرًا عن الموقف السياسي لها والذي تجلى في في صمتها عن القمع والعنف ضد المتظاهرين، ومن ثم رفضها الإنقلاب على السلطة هناك مثلها مثل الرفض الفرنسي والغربي بوجهٍ عام له ولكن بلا مشاركة عسكرية، وقد نبع القلق الأمريكي من تدهور الأوضاع الأمنية في تشاد التي تعتبرها من أهم الشركاء الأمنيين لها في المنطقة، فقد أظهرت بعض الوثائق السرية المسربة عن المخابرات الأمريكية المؤامرة الروسية المتعلقة بتجنيد قوات (فاجنر) الروسية للمعارضين التشاديين لإسقاط الحكومة التشادية من خلال إشائها لموقع تدريبي

[1] **واشنطن بوست: قائد الانقلاب في مالي تلقى تدريبا من الجيش الأميركي**، في موقع الجزيرة الإخباري، بتاريخ 22 أغسطس 2020، في: **https://shorturl.at/eJUX8**

يضم حوالي 300 مقاتل في جمهورية أفريقيا الوسطى المجاورة للبلاد ومن ثم صار تهديدًا لأمن تشاد والذي بدوره يهدد المصالح الأمريكية والفرنسية هناك.[1]

1- الموقف الأمريكي تجاه الانقلابات في غينيا وبوركينا فاسو:

أدانت الولايات المتحدة الأمريكية (الانقلاب العسكري في غينيا[2]) أيضًا والإطاحة بالرئيس (ألفا كوندي) في 5 سبتمبر عام 2021، بالرغم من محافظتها على علاقتها الوثيقة بها حتى هذا الحدث، والذي أدى إلى إثارة مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من تراجع غينيا عن المضي قدمًا نحو الديموقراطية من خلال سعي الأولى لمساعدة الثانية على إجراء انتخابات حرة نزيهة بقيادة مدنية، فقد أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات العسكرية للجيش الغيني جراء هذا الإنقلاب، تطبيقًا للقيود الواردة في القسم 7008 التي تفرضها قوانين اعتمادات وزارة الخارجية، والعمليات العسكرية الخارجية، والبرامج ذات الصلة بشأن المساعدات العسكرية، بينما واصلت مساعداتها الإنمائية للحكومة لدعم عملية التحول الديموقراطي، وتقديم المساعدات الصحية العاجلة وغيرها، كما تواصل بعثة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في زيادة الخدمات الصحية المقدمة ودعم مبادرة الرئيس الغيني لمكافحة الملاريا ومبادرة الأمن الصحي العالمية، كما تركز برامج الديمقراطية والحكم على تعزيز الملكية المحلية ومشاركة المواطنين في نمو غينيا وتنميتها، وأيضًا مساعدة الحكومة الغينية في المجال الزراعي والتنوع البيولوجي والبيئة للوصول للأهداف المطلوبة استثماريًا مع مشاركة القطاع الخاص لتحقيق الاعتماد الذاتي بشأن هذا المجال في البلاد، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي المعني بتسريع الوصول لخدمات الطاقة الحديثة أمام التزايد السكاني، وأيضًا تقديم المبادرات المعنية بالتعليم والأمن الغذائي والصحي، كما تواصل غينيا

[1] **واشنطن بوست: الروس يخططون ضد تشاد وأميركا تتردد في مساعدة حليفتها المهمة**، في موقع الجزيرة الإلكتروني، بتاريخ 25 أبريل 2023، في: **https://shorturl.at/dqDEU**

[2] تفسر الباحثة أيضًا الاهتمام بالانقلاب في غينيا وهي ليست من بلدان الإقليم، لأنها يقع على حدودها خليج غينيا الذي صار منطقة طاقوية وهامة للقوى الدولية والتنافس عليها، كما أنها من دول جوار الإقليم التي يرتبط الأمن الإقليمي لمنطقة الساحل الأفريقي والصحراء بها أيضًا.

نشاطها أمام الجهود المبذولة لتحقيق التكامل والتعاون الإقليميين، حيث انتمائها مع الولايات المتحدة لعدد من المنظمات الدولية نفسها، بما فيها الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.[1]

ويتبين من ذلك أن الموقف الأمريكي تجاه الانقلاب في غينيا لا يخرج بعيدًا عن الإدانة وقطع المساعدات العسكرية فقط، وهو موقف سياسي متحفظًا نوعًا ما. ولم يتغير الموقف الأمريكي أيضًا بشأن وقف المساعدات العسكرية لبوركينا فاسو بسبب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس المنتخب هناك، والتي تُقدر تبلغ قيمتها 158.6 مليون دولار أمريكي وذلك تنفيذًا لشروط قوانين المساعدات الأمريكية، فيما عدا الأموال الخاصة لتعزيز الديموقراطية.[2]

ومن الجدير بالذكر أن أحد الخبراء بمركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية بوزارة الدفاع أشار إلى بعض الانقلابات التي حدثت في عدة بلدان بالإقليم مثل التي حدثت في كلٍ من غينيا وبوركينا فاسو، كانت على يد نخبة ممن تدربوا بالقوات الخاصة بالجيش الأمريكي أيضًا مثل غيرهم الذين قاموا بلانقلابات في البلدان الأخرى بالمنطقة، ومن ثم أكد على ضرورة أن تؤتي المساعدة الأمنية بثمارها في تعزيز فعالية المؤسسات العسكرية ككل وليس التركيز على قوات النخبة فقط، مع ضرورة تعزيز العلاقات المدنية العسكرية.[3]

وتنتهج السياسية الأمريكية الآلية الأمنية في بعض بلدان الإقليم بما يخدم أهدافها الاستراتيجية، حيث تتبنى تقليدًا تجاه الأزمات والصراعات بالمنطقة يرتبط بعدم تدخلها بشكل مباشر في تلك الصراعات، وهو ما يتضح في موقفها تجاه الأزمة السودانية منذ

---

[1] Bureau of African Affairs, **U.S. Relations with Guinea**, in **Bilateral Relations Fact Sheet**, (U.S.A.: U.S. Department of State, 20 Oct. 2022). At: **https://www.state.gov/u-s-relations-with-guinea/**

[2] رويترز، **واشنطن توقف دعماً بقيمة 160 مليون دولار لبوركينا فاسو بسبب «الانقلاب»**، في جريدة الوطن الإلكترونية، بتاريخ السبت 19 فبراير 2022 الساعة 3.08، في: **https://shorturl.at/tzHZ9**

[3] James Rupert, **Countering Coups: Experts Offer Steps for U.S. Policy**, (Washington, U.S. Institute of Peace, Thu. 3rd. March 2022).

بداياتها حتى الحرب الدائرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، حيث اقتصرت الجهود الأمريكية على المناشدات بشأن وقف القتال الدائر بينهما وبشكل أشبه بالحيادي بعكس ما تفعله في الحرب الروسية الأوكرانية، والتي تسعى فيه لاستنذاف روسيا اقتصاديًا، بينما تقوم باستنزاف الفريقين المتصارعين في السودان لتحقيق معادلة تتسم بتوازن الضعف، بتوظيفها لمسارات الأزمة بالشكل الذي يخدم مصالحها في أفريقيا ولا سيما إقليم الساحل الأفريقي والصحراء حيث موقع السودان الهام من الإقليم، مع سعيها في تلك الأزمة لتحييد القوى المنافسة الأخرى.[1]

وأخيرًا ظهرت المواقف الأمريكية والفرنسية بشكلٍ خاص والأوروبية عمومًا تجاه آخر الانقلابات حتى الآن في المنطقة وهو الانقلاب العسكري في النيجر في 26 يوليو 2023، حيث تطالعنا الأنباء والأخبار بتشابه هذه المواقف المتمثل في الإدانة والتهديد بالعقوبات، والتباين في الاتفاق على الآلية المستخدمة.

فقد رفضت فرنسا بشدة هذا الانقلاب العسكري في النيجر، وأكدت على ضرورة السعي لإخفاقه من خلال دعم خطة عسكرية لذلك، حتى لو تطلب الأمر لتدخلها العسكري غير المباشر من خلال قاعدتها العسكرية هناك والتي تضم حوالي 1500 من جنودها، وبالرغم من تبني الاتحاد الأوروبي أيضًا للموقف الفرنسي، إلا أن هذا الموقف يتحفظ عليه كلًا من إيطاليا وألمانيا المؤيدين لإعلاء الدبلوماسية على حساب الحل العسكري، ولعل تخوفهم يأتي من تزايد ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى بلادهم عن طريق ليبيا والبلدان المجاورة.[2]

وبالرغم من الإدانة الأمريكية أيضًا إلا أن موقفها صار موقفًا مترددًا وغير واضح، فقد ظهر تردد الإدارة الأمريكية من خلال تصريحات (ديفيد شين) مساعد وزير

---

[1] د. مبارك أحمد، **أبعاد الموقف الأمريكي من الأزمة السودانية**، في القاهرة الإخبارية الإلكتروني، بتاريخ 22 أبريل 2023، في: **https://shorturl.at/dRU68**

[2] وحدة دراسات شمال أفريقيا والساحل، **التدخل العسكري في النيجر.. المواقف الإقليمية والدولية والاحتمالات**، (الإمارات: مركز الإمارات للسياسات، 10 أغسطس 2023)، في: **https://shorturl.at/ivzBG**

الخارجية الأمريكي الأسبق، بأن لأمريكا مصالح هامة في النيجر يتمثل جوهرها في محاربة الإرهاب، خاصةً أن هناك قاعدة أمريكية تابعة للأفريكوم، فتبعًا لقناة (سي إن إن) الأمريكية، فقد أعادت الولايات المتحدة حوالي 1000 جندي إلى قاعدة (أجادير) بالنيجر، وذلك بعد الإطاحة للرئيس النيجري (بازوم)، كما صرح أحد المسئولين الأمريكين في نفس القناة الأمريكية، بأنه لا توجد شواهد تؤكد علاقة روسيا بهذا الانقلاب في النيجر، كما تؤكد الولايات المتحدة على ضرورة الترقب والتمهل برغم إدانتها للانقلاب، وذلك يدل على التخوف الأمريكي من الوقوع في المعادلة الصعبة التي تربط بين العامل الذي يتعلق بدعواتها الدائمة للديموقراطية، وبين أهدافها ومصالحها هناك وفي المنطقة، حيث خوفها أيضًا من إشعال الفتيل أكثر في تلك الدولة التي أصبحت ميزانًا أمنيًا بالنسبة لها، خاصةً بعد التحكم الأمريكي في زمام الأمور من خلال مراقبتها الأمنية المستمرة هناك لصالحها في المقام الأول.[1]

فقد رفضت الولايات المتحدة التعامل مع نتائج هذا الانقلاب بالرغم من التأكيد على إدانتها له، وظهر ذلك من خلال حفاظها على وجودها العسكري بالقاعدة الجوية لها في أغادير، بالإضافة لعدم إجلاء لرعاياها هناك، وهو ما ظهر أيضًا بعد طرح خارجيتها لمبادرة بلادها في القيام بالتفاوض الدبلوماسي المباشر لاستعادة الشرعية سلميًا في النيجر، وذلك من خلال اللقاء الذي قامت به (فيكتوريا نولاند) وكيلة وزير الخارجية الأمريكي مع (موسى سالو بارمو) القائد الجديد لأركان الجيش نيامي وذلك في 7 أغسطس، والتي برغم تصريحها بعدم القبول لهذه المبادرة من قبل قائد الانقلاب، إلا أن الإدارة الأمريكية أكدت على استمرارها في هذا الحل السلمي، وهو ما يظهر إصرارها على عدم تكرار ما حدث في مالي بتمهيد الطريق أمام التدخل الروسي بالرغم من التصريح الأمريكي بعدم وجود علاقة لقوات (فاجنر) الروسية بهذا الانقلاب،

[1] مراسلو الجزيرة نت، **فخ الاختيار بين المصالح والديمقراطية.. لماذا تتردد إدارة بايدن تجاه انقلاب النيجر؟**، بتاريخ 3 أغسطس 2023، في: **https://shorturl.at/jQST0**

بالإضافة للمحاولة الأمريكية لكسب النفوذ لديها هناك أمام المحاولات الفرنسية لإبقاء نفوذها رغم الإطاحة بأحد الرؤساء الموالين لها بالإقليم.[1]

وكذلك بالرغم من أن روسيا لم تدعم الانقلاب في النيجر بشكل رسمي، إلا أنها رفضت بشدة التدخل العسكري، داعية لتنظيم حوار وطني شامل لاستعادة الأمن والسلم والنظام وسيادة القانون هناك، وجاءت تصريحات خارجيتها رافعة لأعلامها أمام أعلام فرنسا صاحبة النفوذ التقليدي بالنيجر وغالبية بدان الإقليم، كما تؤكد الحل الدبلوماسي كما فعلت الولايات المتحدة خاصةً أنها أكدت على أن الحل العسكري سوف يكون له عواقب وخيمة على إقليم الساحل الأفريقي والصحراء من شأنه زعزعة الأمن والاستقرار في جميع بلدانه، والذي بدوره سيؤثر على الأمن الدولي، ويأتي هذا الموقف الروسي بالرغم من دفاع قائد قوات (فاجنر) عن هذا الانقلاب والذي اعتبره السعي الأفريقي للتحرر من استمرارية الاستعمار الغربي بشكله الجديد.[2]

ولا تتوانى فرنسا في الإدانة المستمرة، فتعُد النيجر بديل أمني وعسكري هام بعد طرد قواعدها العسكرية من مالي، خاصةً بأن النيجر ذات أهمية جيواستراتيجية بالنسبة لها، والتي تتميز بأحد الثروات ذات الأهمية القصوى والجوهرية بالنسبة لفرنسا وهو عنصر (اليورانيوم) كأحد العناصر الأساسية للتنافس عليه.

ومن الجدير بالذكر أن المجلس العسكري في النيجر، قد ألغى عقب الإطاحة بالرئيس (بازوم)، عددا من اتفاقيات التعاون العسكري مع فرنسا، بالإضافة لتصريحاته بإنهاء مهمات سفراء البلاد لدى كلًا من فرنسا والولايات المتحدة، وأيضًا لدى توجو ونيجيريا التي تدين هذا الانقلاب بشدة كدولة مجاورة لها، كما هدد الانقلابيون بالنيجر، بالرد الفوري على أي محاولة لعدوان ضد بلادهم من جانب المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس)[3]

---

[1] وحدة دراسات شمال أفريقيا والساحل، **مرجع سبق ذكره**، في: **https://shorturl.at/ivzBG**

[2] **نفسه**.

[3] **النيجر: الانقلابيون يلغون اتفاقيات عسكرية مع فرنسا ويتوعدون بـ"رد فوري" على أي "عدوان"**، في فرانس 24، بتاريخ 4 أغسطس، في الموقع الإلكتروني:**https://shorturl.at/zAGRY**

وقد رفضت فرنسا قرار الانقلابيون في النيجر الخاص بوقف برامج المساعدات والتعاون العسكري الفرنسي للنيجر بزعم عدم شرعية هذه الحكومة العسكرية الانقلابية، بالإضافة إلى قيامها بإجلاء رعاياها من النيجر[1].

وكذلك تؤكد المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الإيكواس)، على إصرارها بالتدخل العسكري في النيجر، وشددت المجموعة على أنها لا تحتاج إذن أوموافقة مجلس الأمن في التدخل العسكري في النيجر من قبل قواتها، خاصةً في ظل انقسام الآراء بداخل مجلس الأمن بين مؤيد ومعارض للتدخل العسكري في النيجر التي يُعد الانقلاب بها يفوق أخطار الانقلابات التي سبقته في بلدان المنطقة أيضًا، لكونها دولة غنية بالمعادن مثل الذهب، وهي رابع أكبر دول في إنتاج اليورانيوم، وزعزعة استقراره سيزعزع بدوره استقرار المنطقة، ومن ثم توتر الأمن الإقليمي وكذلك الأمن الأمريكي والأمن الطاقويي بالنسبة لفرنسا.[2]

ومما سبق يظهر ميوع الموقف الأمريكي تجاه الانقلاب العسكري في النيجر، أمام وضوح إصرار الموقف الفرنسي بضرورة التدخل العسكري والذي تؤيده (إيكواس)، بينما لا تؤيده المنافس التقليدي المتمثل في الأولى بالإضافة للمنافس الجديد المتمثل في روسيا، مما يدل على استمرار موالاة (إيكواس) لفرنسا، وأنه بالرغم من التكاتف الأوروبي والأمريكي الدائم أمام المعسكر الشرقي خاصةً (روسيا) إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت لا تتعجل بالتدخل العسكري في بعض الحالات التي تخشى أن تجرها لمشاكل داخلية وخارجية في ظل التحول في النظام العالمي الجديد، كما تظهر هذه المواقف مدى أهمية دولة مثل النيجر للقوى الدولية الكبرى بالإضافة لدول الجوار وأمنها الإقليمي.

وقد شهدت المنطقة انقلابًا أيضًا في (الجابون)، حيث أعلن ضباط بالجيش الجابوني يوم الأربعاء 29 سبتمبر 2023 الانقلاب على الرئيس (علي بونجو) عقب إعلان فوزه بولاية ثالثة في الانتخابات الرئاسية، وتسليم الحكم الانتقالي إلى قائد

---

[1] وحدة دراسات شمال أفريقيا والساحل، **مرجع سبق ذكره**، في: **https://shorturl.at/ivzBG**

[2] أخبار الجزيرة بتاريخ 13 أغسطس الساعة الثانية صباحًا.

الانقلاب، وقد وصل عدد هذه الانقلابات في وسط وغرب أفريقيا إلى ثمانية منذ عام 2020، وذلك بعد فترة تخلص هذه المنطقة من وصفها بمنطقة (حزام للانقلابات)، ويمكن تفسير ذلك بأنها ترتبط بظاهرة (العدوى الانقلابية).[1]

وقد تباينت المواقف الأوروبية حيال تلك الانقلابات، حيث تباين الموقف الفرنسي عن الموقف الأمريكي، وقد تباين الموقف الفرنسي نفسه تجاه الانقلاب في الجابون عنه في النيجر كما حدث تجاه تشاد ومالي، وبدورها تباينت الآلية الأمريكية برغم رفضها هذه الانقلابات إلا أنها عكست موقفها تجاه الانقلاب في الجابون حيث شددت على ضرورة تسليم السلطة للرئيس المنقلب عليه، على عكس فرنسا التي تعاملت مع الانقلاب في (الجابون) بقبول ناجم عن تذرعها بأن الانقلاب نتيجة تزوير الانتخابات الرئاسية وهو ضروري للحد من الفساد السياسي، على عكس النيجر الذي تزعم فرنسا أنه ليس في محله لأنه على رئيس منتخب رسميًا، أما الولايات المتحدة ترفضه بحجة حقوق الإنسان والديموقراطية في قبول النتائج الانتخابية.

وأخيرًا تظهر المواقف السياسية الأمريكية والفرنسية تجاه الأزمات والانقلابات والتغييرات السياسية في بعض بلدان الإقليم، أنها اتفقت في أكثرها، خاصةً أمام المنافس الجديد المتمثل في روسيا وكذلك الصين في المنطقة، إلا أنها اختلفت في الآليات المستخدمة، أوفي شكل استخدام هذه الآليات، كما تظهره بعض التصريحات المتبعة في كل إدارة وتبعًا لما تحكمه السياسات الداخلية في كلٍ منهما، ويظهر ذلك بشكلٍ خاص في الموقف الأمريكي والفرنسي تجاه الانقلاب الأخير في النيجر، والذي يظهر برغم اتفاق على الإدانة إلا أنه اختلف الرأي السياسي لكلٍ منهما في استخدام الآلية المناسبة من وجهة نظرهما على حدة، فالآلية العسكرية هي الحل المسيطر على الموقف السياسي الفرنسي بينما يسيطر الحل الدبلوماسي على الموقف السياسي الأمريكي تجاه هذا الانقلاب في النيجر.

---

[1] عمر التيس، **وسط وغرب أفريقيا: من مالي وصولا إلى الغابون.. ثمانية انقلابات في غضون ثلاث سنوات**، في فرانس 24، بتاريخ 31 أغسطس 2023 في: **https://shorturl.at/CHJLW**

وتفسر الباحثة هذا التباين في المواقف الغربية تجاه الانقلابات العسكرية في القارة عمومًا بأنها توصف بالشرعية وغير الشرعية والقبول وغير القبول تبعًا للمصلحة، وحيث تتقبلها فرنسا فهي في مصلحتها والعكس صحيح وكذلك بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، خاصةً في إقليم الساحل الأفريقي والصحراء والبلدان التي تجاوره والذي يظهر بالفعل التنافس السياسي الأمريكي الفرنسي هناك لما يتمتع به من موارد نفطية ومعدنية وطاقوية في غاية الأهمية لفرنسا التي تريد استمرار استغلالها لتلك الثروات، وترفض أن تسحب الولايات المتحدة هذه المكانة منها والتي تريد أيضًا استمرار هيمنتها العالمية في ظل التنافس الدولي وصعود قوى منافسة أخرى على تلك المنطقة مثل القطب الشرقي روسيا والصين وقوى أخرى إقليمية من أجل توازن القوى العالمية.

- **خاتمة**

يتبين مما سبق أن إقليم الساحل الأفريقي والصحراء شهد منذ 2011 تحولات سياسية وتغيرات في أفكار بعض شعوب بلدانه خاصةً الجيل الجديد الذي لفظ النفوذ والثقافة الفرنسية، ويتأرجح بين القبول والرفض للوجود والتدخل الأمريكي، وفتح الأبواب أمام الوجود الروسي والصيني، كما أن الأوضاع لا تختلف في سائر بلدان العالم النامية، خاصةً التي تتمتع بالثروات الاستراتيجية المتمثلة في الثروات المعدنية والنفطية ومصادر الطاقة، فكلما ظهرت اكتشافات جديدة لثروات استراتيجية مثل مصادر الطاقة والنفط والمعادن النفيسة والاستراتيجية بمنطقةٍ ما، زاد التنافس عليها، وأن هذا التنافس يرتبط بالأمن والطاقة، كما أن الفوضى التي تسود المنطقة هي أحد الأسس التي ترتكز عليها القوى المتنافسة هناك مثل الولايات المتحدة وفرنسا.

ولقد أظهرت كلًا من المواقف الأمريكية والفرنسية تجاه التطورات السياسية الداخلية في بعض بلدان الإقليم مثل تغير بعض الأنظمة الموالية لفرنسا، وحدوث ثورات وانقلابات عسكرية ببعض بلدان الإقليم، أن هناك تنافس واضح بين القوتين على الإقليم وثرواته وذلك بالرغم من تعاونهما أحيانًا من الناحية الأمنية مثل التعاون في مكافحة الإرهاب.

وتفسر الباحثة تلك المواقف، بكون الولايات المتحدة لا تريد أن تكرر ما تكبدته في أفغانستان، كما أنها لا تريد أن تضع نفسها في موقف مثل فرنسا التي باتت غير مرحب بوجودها في الإقليم خاصةً من قبل الشعوب والأجيال الجديدة مثلما حدث في مالي، خاصةً أن فرنسا لم ترحب بالانقلاب في مالي، وباتت مساندة له في تشاد، ومهددة بالحل العسكري في الانقلاب الأخير بالنيجر، بينما ترجح الولايات المتحدة الحل الدبلوماسي لهودة الشرعية في النيجر، على عكس فرنسا.

ويأخذ الموقف الروسي مأخذ الموقف الأمريكي تجاه الانقلاب في النيجر، وهو ما يفسر أنه من الممكن أن تتشابه المواقف السياسية لدولٍ متنافسة بشكلٍ واضح مثل الولايات المتحدة وروسيا، بينما ممكن أن تختلف في دول تم وصف كلًا منها بأنها حليف تقليدي للآخر مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

وتستنتج الباحثة أن التنافس الأمريكي الفرنسي ظهر بشكل واضح في مواقفهما السياسية تجاه الانقلابات العسكرية، حيث أنهما إن اتفقا على الحل، ولكنهما اختلفا في التنفيذ، وترتبط مواقف كلًا منهما تبعًا لما تحققه الدولة لأهدافهما، ويتبين من المواقف السياسية لهما في انقلاب النيجر، حيث أنها دولة لها أهميتها لما تكتنزه أرضها من معادن وثروات أهمها اليورانيوم، وهو أحد العناصر الذي لا تزال القوى الكبرى تتنافس على الحصول عليه إن لم يكن الهيمنة والسيطرة على بلدان لها أهميتها الاستراتيجية والجيوسياسية من أجل استمرار تلك القوى كقوى عظمى. كما أن هذا التنافس الأمريكي الفرنسي شجع على صعود قوى أخرى منافسة في الإقليم.

وتطرح الباحثة ثلاث سيناريوهات لهذا التنافس في إطار تطورات الأحداث في المنطقة:

- **السيناريو الأول:** اتفاق في الرؤى والمواقف السياسية بين فرنسا والولايات المتحدة تجاه تطورات الأحداث ببلدان الإقليم والبلدان المجاورة.
- **السيناريو الثاني:** اختلاف الرؤى والمواقف السياسية بين فرنسا والولايات المتحدة تجاه تطورات الأحداث ببلدان الإقليم والبلدان المجاورة.

- **السيناريو الثالث:** الاتفاق أحيانًا والاختلاف أحيانًا أخرى بين والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في المواقف السياسية تجاه التطورات في الأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية بالإقليم.

وترجح الباحثة (السيناريو الأخير) حيث أنه يؤكد على اللعبة السياسية التي ترتبط بالمصالح بشكلٍ أساسي، كما أن للباحثة وجهة نظر في أن هذه العداءات الشعبية لفرنسا في الإقليم لا تخلو من بصمة اليد الأمريكية التي تظهر في مواقفها تجاه تطورات الأحداث بالإقليم، حيث تحاول سحب النفوذ الفرنسي من هذه المنطقة التي أصبحت الولايات المتحدة تدرك أهميتها الجيواستراتيجية جيدًا، وأنه برغم ذلك فإنه أصبحت كثيرًا تتجه لأن تمسك العصا من المنتصف حتى لا تخسر حليف أوروبي متمثل في فرنسا خاصةً مع صعود قوى منافسة أخرى مثل روسيا والصين، وفي المقابل تبين المواقف الفرنسية للباحثة أن فرنسا لا تعطي الأمان للحليف الاستراتيجي في مكافحة الإرهاب في المنطقة خاصةً بعد تركها بلا دعم في مالي وتصاعد العداء الشعبي لها في مناطق نفوذها، محاولة ألا تترك هذه المناطق خاصةً في الإقليم برغم من تبنيها استراتيجية جديدة تجاه القارة الأفريقية، إلا أن سياستها لا تزال في حالة تذبذب ما بين السياسة التي تعتمد على الشق العسكري وما بين الشق الدبلوماسي، حيث أن سعيها دومًا من أجل ألا تخسر مناطق نفوذها ومن ثم السيطرة على ثرواتها أمام المنافسة الأمريكية في ظل الاتجاه نحو عالم متعدد القطبية.

كما أن درجة التنافس الأمريكي الفرنسي ترتبط بالاكتشافات الجديدة للمصادر والثروات الاستراتيجية في الإقليم، ولكن ترتبط أيضًا بعوامل أخرى مثل الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي من عدمه، كما يرتبط بولاء أنظمة لجانب ضد الآخر ولكن في إطار ثبات عوامل أخرى مثل بقاء النظم الدولي ذات الهيمنة الأمريكية، وهو ما لا يمكن الآن في ظل اتجاهه لنظام متعدد القطبية، وفي ظل وجود أجيال بفكر جديد تحاول الاستفادة من هذه التطورات السياسية العالمية وليست في الإقليم فقط.

- **قائمة المراجع**

أولًا- المراجع باللغة العربية:

(أ) المقالات:

1- أحمد عسكر، **أبعاد التحول في السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل والصحراء(2013-2021)**،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 6 ديسمبر 2021).

2- أميرة عبد الحليم، التدخل الدولي في مالي: الأسباب والفرص، في **مجلة أمة** الإسلام **العلمية**، (السودان: دار كاهل للدراسات والنشر، ع. 13، مارس 2013).

3- بلال عبد الله، **تعميق الانخراط: الاستراتيجية العشرية الأمريكية في ليبيا وانعكاساتها على عملية التسوية**،(أبوظبي، مركز الإمارات للسياسات، مايو2023).

4- أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن، تقويم مقاربات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، في **دراسات** (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاسترتيجية، أكتوبر 2022)، في: **https://shorturl.at/lsxyA**

5- خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات، في **مجلة المستقبل العربي**(لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 38، عدد 436، 30 يونيو 2015)26 يوليو 2019 في: **https://shorturl.at/hpDQ8**

6- خالد خميس السحاتي، الولايات المتحدة والأزمة الليبية.. كيف تغيرت المواقف مع تعاقب الإدارات؟، في **مجلة السياسة الدولية**، (مصر، مؤسسة الأهرام، 18 أغسطس 2022).

7- دينا لملوم عبيد، **مالي بين الحاضر** والماضي **ومستجدات الأزمة**، (القاهرة، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، 7 فبراير 2023).

8- رضوى الشريف، **واشنطن تعلن عن إستراتيجيتها العشرية في ليبيا: نية للحل أم مزيد من الهيمنة الأمريكية على البلاد؟**، (مصر: القاهرة، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات، 12 مايو 2023).

9- عشور قشي، التنافس الفرنسي – الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام ودوافع التغلغل، في **المجلة العربية للعلوم السياسية**، (لبنان، دار المنظومة، مجلد 45، ع. 46، ربيع 2015)

10-كريم مصلوح، الإدارة الأمريكية – الأوروبية للأزمة الليبية أثناء الثورة، في **مجلة دراسات شرق أوسطية**، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، السنة 15، ع. 58، شتاء 2012).

11-محمد عبد العظيم الشيمي، دوافع التدخل الفرنسى والأمريكى فى منطقة غرب أفريقيا: دولة مالى دراسة حالة، في **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، (المجلد 37، ع. 1، 2023).

12-مريم عبد السلام، **التنافس الأمريكي الفرنسي في غرب أفريقيا..تقدير موقف**، (القاهرة، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، 17 مارس 2022.

(ب) رسالة علمية:

1-روزة زيان، ثنينة درهماني، **التنافس الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي، رسالة** ماجستير، (الجزائر، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم علوم سياسية، دراسات متوسطية، 2016/2015).

2-فوزية قاسي، الاستراتيجية **الأمريكية لمكافحة الإرهاب: منطق الأمننة في الساحل** الأفريقي، **رسالة** ماجستير، (الجزائر: جامعة وهران، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012).

(ت) البحوث المنشورة والنشرات والكتيبات:

1- إسراء محمد فوزي فهمي الأكشر، **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الصراعات العرقية فى أفريقيا**، (القاهرة، المركز الديموقراطي العربي، بحث، 16 يوليو 2016).

2- أميرة عبد الحليم، التدخل **الدولي في مالي: الأسباب والفرص**، (مصر: القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، قضايا وتحليلات – قضايا وتفاعلات دولية، بتاريخ 23 يناير 2013).

(ث) مصادر شبكة المعلومات:

1- أروى حنيش، **الإنقلاب العسكري في بوركينا فاسو يقلب بمعادلة النفوذ الفرنسي لصالح روسيا**، في: عرب جورنال بتاريخ 24 يناير 2023، في **https://shorturl.at/hrY59**

2- الحرب في مالي، في **مقاتل من الصحراء**، في: **https://rb.gy/av1ni**

3- **السياسة الفرنسية في ليبيا.. دور "متناقض" في مشهد معقد أصلاً**، بتاريخ 18 أبريل 2019 في: **https://shorturl.at/ivM14**

4- **النفوذ الفرنسي في غرب إفريقيا.. حماية أم جباية؟** مركز سمت للدراسات، الأحد 18 مارس، في: **https://shorturl.at/jrVW5**

5- **النيجر: الانقلابيون يلغون اتفاقيات عسكرية مع فرنسا ويتوعدون بـ"رد فوري" على أي "عدوان"**، في الموقع الإلكتروني: فرانس 24 في 4 أغسطس 2023.

6- ترجمات أبو ظبي، **تفاصيل الغواصة الأميركية التي تثير أزمة مع فرنسا**، في سكاي نيوز عربية بتاريخ 21 سبتمبر 2021، في **https://shorturl.at/mpsT9**

7- جمهورية غينيا، في الموقع الإلكتروني: **https://shorturl.at/nQ689**

8- خديجة الطيب، **الصراع يشتد بين مالي وفرنسا وفي الخلفية روسيا و"شرعية" الانقلاب**، في إندبندنت عربية بتاريخ الخميس 3 فبراير 2022 الساعة 10: 31 في: **https://shorturl.at/apYZ8**

9- دينا محمود، ما هي مجموعة الثمانية؟ "وأهدافها وأسباب تأسيسها"، بتاريخ 26 مايو 2021، في: **https://www.almrsal.com/post/1070492**

10- "**صدارة أولوياتها**".. **سر تحول موقف أميركا في ليبيا**، في سكاي نيوز عربية – طرابلس، بتاريخ 7 أكتوبر 2021 الساعة 15:19 بتوقيت أبو ظبي، في: **https://shorturl.at/fBIP9**

11- عمر التيس، **وسط وغرب أفريقيا: من مالي وصولا إلى الجابون.. ثمانية انقلابات في غضون ثلاث سنوات**، في فرانس 24، بتاريخ 31 أغسطس 2023 في: **https://shorturl.at/CHJLW**

12- د. مبارك أحمد، **أبعاد الموقف الأمريكي من الأزمة السودانية**، في القاهرة الإخبارية الإلكتروني، في 22 أبريل 2023، في: **https://shorturl.at/dRU68**

13- رويترز: **واشنطن توقف دعماً بقيمة 160 مليون دولار لبوركينا فاسو بسبب «الانقلاب»**،جريدة الوطن الإلكترونية،فبراير2022، **https://shorturl.at/tzHZ9**

14- محمد عبده حسنين، «**عدوى الانقلابات» تتسارع في غرب أفريقيا: أنظمة هشّة وتنافس دولي وإرهاب... عثرات على طريق الديمقراطية**، في جريدة الشرق الأوسط الإلكترونية، بتاريخ 11 فبراير 2022، عن: أ. د. حمدي عبد الرحمن، في: **https://shorturl.at/sxzAO**

15- مراسلو الجزيرة نت، **فخ الاختيار بين المصالح والديمقراطية.. لماذا تتردد إدارة بايدن تجاه انقلاب النيجر؟**، في 2023/8/3 **https://shorturl.at/jQST0**

16- وحدة دراسات شمال أفريقيا والساحل، **التدخل العسكري في النيجر.. المواقف الإقليمية والدولية والاحتمالات**،(الإمارات:مركز الإمارات للسياسات،2023/8/10) **https://shorturl.at/ivzBG**

(ج) صحف ومجلات ومحاضرات:

- **واشنطن بوست: الروس يخططون ضد تشاد وأميركا تتردد في مساعدة حليفتها المهمة**، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2023/4/25 **https://shorturl.at/dqDEU**

(ح) النشرات الإخبارية:

1- **التطورات في النيجر: انقسام بين أعضاء الإيكواس يحول دون توافق على قرار موحد بشأن التدخل العسكري**، في موجز أخبار الجزيرة بتاريخ 13 أغسطس الساعة 3.00 صباحًا.

ثانيًا- المراجع باللغة الأجنبية:

(A) Document:

1- Bureau of African Affairs, **U.S. Relations with Guinea**, in **Bilateral Relations Fact Sheet**, (U.S.A.: U.S. Department of State, 20 Oct. 2022), At: **https://www.state.gov/u-s-relations-with-guinea**

(B) Article:

1- Tankel, Stephen, "US counterterrorism in the Sahel: from Indirect to Direct Intervention", in **International Affairs**, (Vol. 96, Iss. 4, July 2020).

(C) Paper:

1- Cohen, Corentin, **Will France's Africa Policy Hold Up?**, (Washington, Carnegie Endowment for International Peace, **Paper**, 2 June 2022).

2- Kitissou, Marcel, **France & The United States in Western Sahel: Cooperation & Competition in an Interlocking Conflict**, in Symposium on Development, Extremism, Security and the State in Africa, (New York: Cornell Institute for African Development, 28-29 October 2016).

(D) Reports:

1- CIVICUS Staff, **Civil Society Caught in The Crossfire of Mali's Row with France**, (US: CIVICUS LENS "Perspectives for a changing world, 15 Dec. 2022), At: **https://lens.civicus.org/civil-society-caught-in-the-crossfire-of-malis-row-with-france/**

2- Rupert, James, **Countering Coups: Experts Offer Steps for U.S. Policy**, (Washington, U.S. Institute of Peace, Thu. 3rd. March 2022).

(E) Newspapers, magazines and lectures:

1- Paquette, Danielle, **Mali coup leader was trained by U.S. military**, in Washington Post, Published on 21 August 2020, at 11: 32 A.m.